مؤقت





مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤١١٣، المعقودة يوم الأربعاء،
١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد تشودري	(بنغلاديش)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد مارسيكو
	اوكرانيا	السيد يلتشينكو
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد دوتريو
	كندا	السيد أنجيل
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير هين
	ناميبيا	السيدة أشيبالا ـ موسفي
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كيننغهام

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

رسالة مؤرخة ١٠ آذار/ مارس ٢٠٠٠ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا (S/2000/203)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أنوه بسرور كبير بوجود معالي السيد بيتر هاين، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث بالمملكة المتحدة، وأرحب به.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

رسالة مؤرخة ١٠ آذار/ مارس ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا (S/2000/203)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أنغولا وبلجيكا وبلغاريا وبوركينا فاصو وبيلاروس وتوغو وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا والمغرب يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس دعوة أولئك الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أرحب بالسيد جواو برناردو دي ميراندا، وزير العلاقات الخارجية في أنغولا.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد دي ميراندا (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد آدم (بلجيكا)، والسيد سوتيروف (بلغاريا)، والسيد تيينددي بيوغا (بوركينا فاصو)، والسيد سايكوف (بيلاروس)، والسيد كبوتسرا (توغو)، والسيد كومالو (جنوب أفريقيا)، والسيد موتا بوبا (رواندا)، والسيد كاساندا (زامبيا)، والسيد السنوسي (المغرب)، المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء مجلس الأمن رسالة مؤرخة ١٠ آذار/ مارس ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا، وترد في الوثيقة S/2000/203، تحيل فيها التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٣٧ (١٩٩٩) المؤرخ ٧ أيار/ مايو ١٩٩٩.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس للوثيقة S/2000/200، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٨ آذار/ مارس ٢٠٠٠ من أوغندا.

أعطي الكلمة للسيد روبرت فاولر، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا.

السيد فاولر (تكلم بالفرنسية): أشكركم على هذه الفرصة التي أتيحت لي لكي أقدم لمجلس الأمن إحاطة موجزة بشأن تقرير فريق الخبراء المعني بالانتهاكات الماسة بجزاءات مجلس الأمن المفروضة على اتحاد يونيتا. ويسعدني على وجه الخصوص أن وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، السيد جواو برناردو دي ميراندا، قد تمكن من حضور جلسة اليوم.

لقد أصدر فريق الخبراء تقريرا بتوافق الآراء، وهو تقرير أزكيه تزكية كبيرة إلى المجلس وأرى أنه يمثل نتاجا رائعا، بالرغم من المدة الزمنية الوجيزة جدا التي كان يتعين فيها على فريق الخبراء أن يصدروه فيها. وإنني أتوجه بالشكر إلى الفريق، وهناك ثلاثة أعضاء في الفريق معي اليوم هنا: السفير أندرس مولاندر، الرئيس؛ والكولونيل تيرو ياموديمو، نائب الرئيس؛ والسيد ستانلاكي سامكابنجي، المقرر.

لقد أنشئ فريق الخبراء عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٣٧ (١٩٩٩) المؤرخ ٧ أيار/ مايو ١٩٩٩. وهذه هي المرة الأولى التي ينشئ فيها المجلس جهازا من هذا القبيل. وكانت ولاية هذا الفريق تتمثل في جمع المعلومات بشأن الطريقة التي تنتهك فيها الجزاءات التي يفرضها المجلس

على يونيتا وعلى المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات، وتقديم التوصيات المتعلقة بالطريقة التي قد تؤدي إلى تنفيذ هذه الجزاءات. وهذا بالتحديد ما قام به فريق الخبراء فيما يتعلق بكل مجال من المجالات الخمسة لنظام الجزاءات التي نفذت منذ ١٩٩٣؛ حظر بيع الأسلحة لاتحاد يونيتا أو توفير إمدادات الأسلحة لها والمواد ذات الصلة وأشكال المساعدة العسكرية الأخرى، وحظر بيع النفط لاتحاد يونيتا أو إمداده بالنفط والمنتجات النفطية؛ ومصادرة حسابات اتحاد يونيتا المصرفية وأصوله المالية الأخرى؛ والجزاءات المفروضة على تمثيل كبار مسؤولي يونيتا في الخارج وعلى سفر أفراد أسرهم المباشرين الراشدين؛ وأخيرا، الحظر على قيام اليونيتا ببيع الماس أو تصديره.

وكما يوضح تقرير فريق الخبراء في الفقرة ٢، فإن السبب الرئيسي للجزاءات يتمثل في التشجيع على إنجاز تسوية سياسية دائمة للحرب الأهلية في أنغولا من خلال الحد من قدرة يونيتا على السعي إلى تحقيق أهدافها بوسائل عسكرية. فإذا تم تطبيق هذه التوصيات، فإن هذا التقرير سيكون له أثره الحقيقي والكبير على قدرة يونيتا على شن الحرب من خلال خفض إيراداتها، وزيادة تكاليفها ووقف إمداداتها. وتستهدف توصيات فريق الخبراء إحباط خطط السيد سافمبي التي تستهدف أن تأخذ بقوة السلاح ما حرمه منه الناخبون في أنغولا قبل ثمانية أعوام - أي لو أن المجلس يتصرف على أساس هذا التقرير بنفس وضوح الهدف والاحساس بالمسؤولية اللذين ألهما عمل فريق الخبراء.

لقد أعلن مجلس الأمن مرارا وتكرارا أن اتحاد يونيتا بقيادة جوناس سافمبي، هي السبب الرئيسي وراء استئناف الحرب الأهلية في أنغولا. لقد أزهقت أرواح أكثر من مليون أنغولي أثناء الـ ٣٠ عاما من عمر هذه الحرب. وهناك مائتا نسمة يموتون كل يوم. فهذه حرب وحشية وشنعاء ضحايا بشكل رئيسي من المدنيين الأبرياء. وأن خمسة أنغوليين من أصل ستة ممن هم على قيد الحياة اليوم لم يعرفوا طعم السلام أبدا ولم يجربوا أبدا ما يفهمه كل من في هذه القاعة على أنه حياة عادية. وما من شخص أو مبنى أو مؤسسة تجارية أو منشأة في أنغولا كانت بمنأى عن الضرر الذي ألحقته هذه الحرب المروعة. والواقع أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة تقول لنا بأن أنغولا هي أسوأ بلد في العالم يمكن أن يترعرع فيه طفل.

وإن الوكالات الإنسانية ومراقبي حقوق الإنسان، الذين تتاح لهم إمكانية الوصول إلى الجانب الخارجي فقط من الكارثة الإنسانية التي تجري في أنغولا، يقدمون أرقاما مروعة تشير إلى أن ما يقارب ثلث سكان أنغولا هم من المشردين داخليا. وفي هذا الصدد، أشعر بامتنان شديد للسيد هولبروك لتركيزه اهتمام هذا المجلس على مسألة الأشخاص المشردين داخليا ضمن أرجاء بلدهم. ومعظم الأنغوليين لا يتاح لهم حتى خيار الفرار عبر الحدود. والحالة الرهيبة التي تعيشها أنغولا أكثر سوءا بكثير حتى مما تشير إليه هذه الاحصاءات المرعبة. ولذا، فإن بإمكان المجلس بل أن من الضروري له أن يستجيب لهذه الحالة ويغيرها أخيرا. وهذا التقرير يقدم لنا خطة واضحة لتحقيق ذلك.

ولقد أضعفت الحرب التوقعات المشرقة لأنغولا في تحقيق التنمية، وهي تواصل تقويض الحكم الصالح. والحرب تهدد أيضا بزعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة. ويجب أن تتمثل أولويتنا في إنهاء هذه الحرب بسرعة. والجزاءات لا يسعها أن تفعل ذلك بمفردها، إنما بوسعها أن تساهم إسهاما كبيرا في تهيئة ظروف تفضي إلى وقف هذه الحرب بصورة نهائية.

(واصل كلمته بالانكليزية)

إن الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) لم تحقق النجاح المطلوب. فثمة أشخاص التقيتهم أثناء سفري، بوصفي رئيسا للجنة، اتهموني بالمثالية لاعتقادي أن هذه الجزاءات سيكون لها أثر فعلي. ويعتبر عديدون أن فرضها هو بمثابة عمل سياسي لا يزمع المجلس أن يتابعه. ولم يؤد ذلك إلى ثقافة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بانتهاك جزاءات مجلس الأمن فحسب، وإنما أيضا إلى فشل ذريع في تدارس الأنشطة التي تشملها الجزاءات وإلى عدم فهم الهدف الذي ترمي إليه.

ومع ذلك، كان السيد سافيمبي أحد القلائل الذين فهموا مدى هذه الجزاءات والقصد منها على حد سواء، واتخذ إجراء منهجيا وبعيد النظر يقضي بالقضاء على مفعولها عن طريق العمل بصورة منتظمة على إنشاء مجموعة من أنظمة الإمداد، وعن طريق شراء أصدقاء وميسرّين في عدد من البلدان وفي سوق الأسلحة الدولي،

وفي سوق الألماس وفي مجال الخدمات الجوية. وفيما بدأت الجزاءات تفعل فعلها، اعتمد السيد سافيمبي خططه محاولا باستمرار الالتفاف على نظام الجزاءات وحقق حتى تاريخ قريب النجاح في إحباطه.

وهذا التقرير الممتاز يقدم عرضا زمنيا عن كيفية تمكن السيد سافيمبي من القيام بذلك - وكيفية استعمال الألماس لشراء الأسلحة، وكيفية أن نظام مراقبة الصادرات من الأسلحة هو نظام غير كاف، وفي أوروبا الشرقية إلى حد كبير، مقرونا بالممارسات السرية والعمليات الخفية لسوق الألماس الدولية وخدمات "القرصنة الجوية" في فترة ما بعد الحرب الباردة، وجميع هذه الأمور اجتمعت لتوفير يونيتا بإمدادات من الأسلحة الحديثة. ويبرز التقرير حقيقة أن الذين يوفرون الخدمات لم يكونوا ليقدموا إلى السيد سافيمبي ما يحتاج إليه بدون دعم نشط من بعض الحكومات الغربية، وفي بعض الأحيان على أعلى المستويات.

ويلاحظ التقرير أيضا أنه على الرغم من جوانب الحظر المحدد المفروض ضد إمكانية الانتقال إلى الخارج، فإن العديد من المسؤولين - ومعظمهم في عواصم غربية - يواصلون السماح لممثلي يونيتا بحشد الحكومات ووسائط الإعلام. وثمة حكومات أخرى تواصل الترحيب بأفراد أسرة سافيمبي وضباطه الأقدمين، وفتح مدارسها وجامعاتها أمامهم وإصدار إقامات ووثائق سفر لهم - خصوصا بما يناقض التدابير التي فرضها المجلس لحرمان قيادة يونيتا من هذه المكاسب الثمينة المتمثلة في أن تكون مقبولة شرعيا ودوليا.

ويسمي التقرير الأشياء بأسمائها بما في ذلك، على سبيل المثال، الذين يشغلون أعلى المناصب. وهذا بطبيعة الحال يجعل كل شخص يشعر بالتوتر لأن ذلك بصراحة لم يجر من قبل. ويدعى أن البعض منهم منزهون عن النقد. ومع ذلك، فإن الزعماء الأفارقة في مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر في تموز/يوليه الماضي، وضع حسب ما أعتقد، قاعدة جديدة للسلوك المقبول، وهي قاعدة ترمي إلى كفالة تحقيق "النهضة الأفريقية" وازدهارها. ويساورني الشك في أن هذه الحقائق كانت ممكنة بدون هذه الإشارة الجريئة والقاطعة. وأنا أحيي قيادة منظمة الوحدة الأفريقية على تهيئة الساحة لنا لإصدار هذا التقرير.

ومثلما بيَّنه الفريق بوضوح في الفقرة ٩٩، فإن الانتهاكات لم تحدث وفق معايير جغرافية أو ايديولوجية أو لغوية، وهي حقيقة واضحة تماما في متن التقرير. وفشل الجزاءات لم يقتصر على أي منطقة أو منطقة دون إقليمية معيَّنة.

ولقد قام أعضاء الفريق بزيارة ٣٠ بلدا تقريبا على مدى ستة أشهر وجمعوا معلومات كثيرة من شتى المصادر. ولم يفد الفريق إلا عن معلومات تأكدت له أو أيدها أكثر من مصدر موثوق به. ونتيجة لعدم رغبة الفريق في استعمال المعلومات التي لم تكن موثقة، فإن المعلومات الواردة في التقرير أقل تفصيلا مما توجب لو كانت القاعدة المطبقة أقل تشددا.

ويقدم الفريق ٣٩ توصية، وجميعها تحظى باحترامي، بصفتي رئيسا، لأنها واقعية ويمكن تحقيقها. وبعض التوصيات إجرائية بحتة؛ وبعضها الآخر أكثر تعقيدا. وأعتقد أن من بين التوصيات الأكثر تحديا لنا، هي تلك التوصيات التي تطلب إلى المجلس تطبيق جزاءات ضد زعماء وحكومات ينتهكون على نحو متعمد الجزاءات المفروضة على يونيتا. وتقترح التوصيات الوسائل الآيلة إلى تحقيق ذلك، بما فيها فرض حظر لفترة ثلاث سنوات على مبيعات الأسلحة إلى بلدان مسماة - التوصية الأولى - وفرض متطلبات للحصول على تأشيرات السفر وحجب بعض امتيازات السفر عن مواطني بلدان تمكن يونيتا من التفلت من القيود المفروضة على سفر كبار أعضائها وأفراد أسرهم؛ وهذه هي التوصية ٢٢. ويقترح الفريق أيضا في التوصية ٣٧، فرض حظر على عقد مؤتمرات أو اجتماعات للأمم المتحدة في البلدان التي تنتهك هذه الجزاءات، ويوصي أيضا بألا تُنتخب هذه البلدان في مناصب عليا ضمن منظومة الأمم المتحدة أو لرئاسة أية منظمة دولية أو إقليمية.

وفي مجال الأسلحة والمساعدة العسكرية، تطلب التوصية ٢ من الحكومات أن تسجل أنشطة سماسرة السلاح والترخيص لها ومراقبتها، وأن توفر المعلومات ذات الصلة للمنظمات الدولية التي تسعى إلى القضاء على عمليات نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة. والتوصية ٤ تلزم بالتصديق على جميع الشهادات المستعملين النهائيين ومطابقتها. وتنص التوصية ٣ على تشجيع تدمير الأسلحة الفائضة. ويؤيد الفريق الفكرة التي

تقدمت بها أوكرانيا وتتمثل في عقد اجتماع لمزودي الأسلحة من أوروبا الشرقية بهدف وضع مقترحات ملموسة بشأن كيفية القضاء على تدفق الأسلحة بصورة غير شرعية من هذه المنطقة إلى أنغولا، وتوصي بأن يشارك ممثلون للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في هذه المناقشات.

وللأسف، لم يتمكن الفريق في الوقت المتاح له من معرفة كيف يمكن لتجار الأسلحة الدوليين الذين تستعملهم يونيتا من الحصول على هذه المجموعة الواسعة من الأسلحة المتطورة. ويقدم التقرير عرضا زمنيا عن كيفية شراء السيد سافيمبي شهادات المستهلكين النهائيين من حكومات صديقة، والتي تمكن تجار الأسلحة من التقدم بطلباتهم. ولكننا لا نزال نفتقر إلى بعض الصلات الهامة القائمة، بين هذه الأعمال البيروقراطية، والقرارات التي نعرف جميعا أن بعض البلدان المصنعة والمصدرة قد اتخذتها - والحوافز لاتخاذ هذه القرارات - وأدت إلى الإذن بتصدير هذه المواد الفتاكة بوجود أو بعدم وجود أوراق صحيحة.

ومن وجهة نظري، ينبغي أن يكون هذا الأمر المحور الرئيسي لأي قرار قد نتخذه في مجلس الأمن لمتابعة جهود الرصد التي نبذلها، وأوصي المجلس في هذا الصدد باعتماد التوصية التي تقدمت بها حكومة أوكرانيا والفريق بعقد المؤتمر الذي أشرت إليه سابقا فيما يتعلق بالبلدان المصدرة للأسلحة بغية النظر في كيفية القضاء بصورة أفضل على تزويد يونيتا بالأسلحة.

وفيما يتعلق بالنفط والمنتجات النفطية، تدعو التوصية ٨ لرصد مناطق الحدود المتاخمة لأنغولا وتدعو التوصية ٩ إلى إضفاء الطابع المؤسسي على آليات تبادل المعلومات بين شركات النفط والحكومات لتيسير تدفق المعلومات المتعلقة باحتمال تحويل مسار شحنات الوقود بصورة غير مشروعة، وفي هذا الصدد اقترح الفريق إنشاء لجنة مخصصة داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ويدعو الفريق في التوصية ١٠، إلى إجراء تحليلات للحمض الخلوي الصبغي بهدف تحديد مصدر الوقود الذي يجري الحصول أو الاستيلاء عليه من يونيتا.

وفي التوصية ١١، يدعو الفريق أيضا إلى تنفيذ ضوابط داخلية أكثر إحكاما في أنغولا، كما يطالب الفريق في التوصية ١٢ بأن تتوخى الحكومات الدقة في تطبيق وإنفاذ أنظمة السلامة الجوية فيما يتعلق بالنقل الجوي للوقود وغيره من السلع الخطرة.

وفيما يتعلق بالماس، يقترح الفريق بموجب التوصية ١٣ مصادرة حجارة الماس غير المصقولة التي لا يستطيع مالكها أن يثبت أنه قد حصل عليها من مصدر قانوني، ويتعين بموجب التوصية ١٤، أن تفرض الحكومات قيودا - بما في ذلك إدراج أسماء المخالفين في القوائم السوداء واتخاذ إجراءات جنائية - على الأفراد والمؤسسات الذين يتضح أنهم يخرقون بصورة متعمدة جزاءات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويوصي الفريق، بصورة خاصة، في التوصية ١٦ بأن تعلن البلدان التي توجد بها مراكز هامة لتسويق الماس أن الاتجار بالماس الخام غير المعلن يشكل جريمة جنائية. وبالإضافة إلى ذلك يوصي الفريق في التوصية ١٧ بعقد مؤتمر للخبراء لوضع نظام ضوابط يساعد على زيادة الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بمراقبة الماس من المصدر وإلى البورصة - بما في ذلك استحداث آليات للكشف في سوق الماس عن قطع الماس التي ربما تكون قد اشتريت في مراكز بيع الماس دون إعلان جمركي عنها، وإنشاء قاعدة بيانات شاملة عن الخصائص والاتجاهات المتعلقة بالماس. كما يطالب الفريق بشأن صناعة الماس ذاتها بأن تضع وتنفذ ترتيبات أكثر فعالية للتأكد من امتثال المشتغلين بها في جميع أنحاء العالم بالجزاءات ذات الصلة المفروضة على يونيتا، وتلك هي التوصية ١٨.

وفيما يتعلق بالأموال والأصول، يوصي الفريق بأن تجيز الدول الأعضاء مصادرة الأصول التي تسيطر عليها يونيتا، ويتعذر عزوها إلى مصدر غير مشروع. وبموجب التوصية ١٩ ينبغي استخدام الأصول المصادرة والمستولى عليها لصالح شعب أنغولا في الأساس، إلا أنه بموجب التوصية ٢٠، ينبغي منح مكافأة كحافز لأي مؤسسة أو منظمة غير حكومية أو أي فرد يتعقب ويكتشف ويحدد أصول يونيتا الخاضعة للجزاءات وفضلا عن ذلك يوصي الفريق في التوصية ٢١ بوضع إجراءات مصرفية لتسهيل التعرف على الأفراد الخاضعين للجزاءات وتجميد أصولهم.

وفيما يتعلق بالسفر والتمثيل في الخارج، ينبغي للحكومات التي أصدرت جوازات سفر لمسؤولي يونيتا وأفراد أسرهم سحب تلك الجوازات، وأن تقدم تقريرا للجنة الجزاءات في هذا الصدد، وتلك هي التوصية ٢٣.

ويطلب من الحكومات أيضا إعادة النظر في وضع كبار مسؤولي وممثلي يونيتا المقيمين في البلدان المعنية. وتلك هي التوصية ٢٥. ويدعو الفريق في التوصية ٢٦ إلى استكمال القائمة التي تضم أعضاء يونيتا الخاضعين للجزاءات التي فرضها المجلس. كما يوصي بتوسيع مجال المعلومات الواردة فيها، وبإضافة أسماء مسؤولي يونيتا غير المعروفين أو ممثليها غير الرسميين في الخارج إلى تلك القائمة.

ويوصي الفريق في التوصية ٢٨، بوجه أعم، بأن تنظر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في إمكانية استعمال شبكات الرادار المتنقلة التي يمكن نشرها على وجه السرعة في المنطقة دون الإقليمية بغرض اكتشاف أنشطة الطيران غير المشروعة عبر الحدود الوطنية. وفي التوصية ٢٩ يوصي بأن تنظر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في إنشاء نظام للحركة الجوية لمراقبة المجال الجوي الإقليمي، كما يطلب الفريق إلى المجتمع الدولي تقديم المساعدة للجماعة من أجل تنفيذ تلك التوصيات.

ويدعو الفريق الدول الأعضاء القريبة جغرافيا من أنغولا إلى اتخاذ خطوات فورية لإنفاذ أو تعزيز أو سن التشريعات التي تجعل انتهاك مواطنيها أو الأفراد الآخرين العاملين في إقليمها للجزاءات المفروضة من مجلس الأمن بحق يونيتا جريمة جنائية وفقا للقوانين المحلية، ويوصي الفريق أيضا في التوصية ٣١ بأن تتخذ الدول الأعضاء المشاركة في توريد الأسلحة إلى بلدان أفريقيا بوجه عام، خطوات أيضا من هذا القبيل، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد، وبأن يكون إنفاذ هذه التدابير إحدى الأولويات العليا في مجال إنفاذ القوانين. وينص التقرير على أن أي طيار يحاكم بتهمة مخالفة الجزاءات معرض لفقد رخصته نهائيا، فضلا عن الحبس. وعلاوة على ذلك يطلب الفريق في التوصية ٢٤ إصدار أمر بالقبض على مسؤول معين كبير في يونيتا، بالنظر إلى الدور الرئيسي، الذي يؤديه في عمليات إمدادات يونيتا ويحث على اعتبار القبض عليه أولوية من الأولويات العليا لإنفاذ القانون الدولي.

ويقترح التقرير إيجاد توجيه أعم فيما يتعلق بإدارة الجزاءات - فهو يدعو على سبيل المثال، إلى إقامة صلات تعاون رسمية وتعاون منتظم بين الأمم المتحدة وبين المنظمات الإقليمية أو المنظمات الأخرى المشاركة في تنفيذ الجزاءات - في أنشطة الرصد والإنفاذ بما في ذلك الانتربول. وتلك هي التوصية ٣٢. وفي التوصية ٣٣ يدعو الفريق إلى إنشاء "مجموعة إعلامية بشأن الجزاءات"، بما في ذلك إنشاء موقع لذلك على الشبكة العالمية، لزيادة الوعي بنطاق مجموعة معينة وهدفها وذلك لتيسير حصول الهيئات الوطنية والدولية على المعلومات ذات الصلة.

ومن الواضح أن هذه الجزاءات قد بدأت تؤخذ بدرجة أكبر من الجدية، والأهم أنها قد أصبحت مؤثرة. وتبين الشهادات التي يعول عليها لعدد من كبار مسؤولي يونيتا السابقين - بغض النظر عن آراء بعض رفاق سلاح السيد سافمبي السابقين - أنه ابتداء من الصيف الماضي، أصبحت يونيتا تجد صعوبة أكبر في العثور على موردين الأمر الذي يعرضهم لخطر انكشاف أمرهم، وأن من هم على استعداد لتحمل هذه المخاطر أكثر تكلفة إلا أنهم كانوا واضحين أيضا في أن سافمبي ما زال يعتقد بأنه قادر على شراء المنتجات التي يرغب فيها والناس الذين يحتاجهم - أي بعبارة أخرى، إن المسألة ما زالت مسألة مال وحسب، وقد شدد العديد من الشهود على أن استمرار اليقظة أمر ضروري لضمان استمرار تركيز اهتمام العالم على مسألة التطبيق الفعال للجزاءات، لأننا إذا عدنا إلى الممارسة السابقة، سرعان ما سيجد السيد سافمبي موردين مستعدين من كل مكان ما أن تسلط الأضواء على مكان آخر.

وهناك تطورات جديرة بالترحيب عبر نطاق نظام الجزاءات، وأذكر منها في هذا الصدد معلومات حديثة للغاية من بروكسل تتعلق بالتدابير التي اتخذتها الحكومة البلجيكية بهدف الاستجابة للعديد من المشاغل المعرب عنها في هذا التقرير، وفي اعتقادي أن هذه الخطوات تتسق مع ما يدعو إليه الفريق وتشمل الشروع في البحث عن تقنيات لتحديد منشأ الماس الخام والتعامل مع حكومة أنغولا في تحسين التوفيق بين المعلومات الواردة في شهادات المنشأ المحسنة - والتي ما زال يمكن تحسينها بدرجة أكبر.

وستظل المعلومات الإضافية المستمدة من مصادر متنوعة متاحة، على ما نعتقد ونأمل. وألاحظ في هذا الصدد أن حكومة بيلاروس قدمت الرد الموضوعي على استفسارات الفريق التي يشير إليها التقرير، وعلاوة على ذلك، تجري عدة حكومات تحقيقا بشأن من يشتبه

في انتهاكهم للجزاءات بهدف الملاحقة الجنائية. وأعرف أن اللجنة تتطلع إلى معرفة نتائج هذه التحقيقات. وبالإشارة إلى المعلومات المتاحة للفريق، أود أن أشير أيضا إلى الدعم الثابت والتشجيع الذي حظيت به لجنة الجزاءات المعنية بأنغولا والفريق من وزير الدولة في المملكة المتحدة السيد بيترهين، ويسعدني أنه تمكن من أن يكون معنا اليوم.

ومن الواضح أن إصدار هذا التقرير يشير إلى أن جهودنا الجماعية الرامية إلى حرمان اتحاد يونيتا من وسائل شن الحرب لم تنته بعد. والعبرة الأساسية التي استفادها الفريق هي ضرورة اليقظة المستمرة إذا أريد حرمان اتحاد يونيتا من قدرته العسكرية. وسيظل ذلك صحيحا حتى يستقر السلام بثبات وعلى نحو دائم أخيرا في أنغولا. وقد رأينا أكثر من مرة كيف أن اتحاد يونيتا بقيادة السيد سافمبي استغل كل ثانية مما اعتبرناه سلاما للإعداد للمرحلة الثانية من الحرب، حيث أنه كان يعود لشن الحرب بمجرد تمكنه من إعادة تشكيل قواته ومن استعادة إمداداته العسكرية.

وفي مناقشاتي مع الوسط الدبلوماسي في لواندا قبل شهرين، لفت نظري عدم وجود أي حماس لفترات أخرى من السلام الزائف أو لجولة أخرى من المفاوضات الصورية. وبدلا عن ذلك، بدا وكأن هناك اعتقادا واسعا بأنه، كي يتم حرمان اتحاد يونيتا من القدرة على السعي لتحقيق أهدافه بالوسائل العسكرية، فإن شعب أنغولا لن ينعم بالسلام أبدا. وبالطبع هذه هي المهمة الموكلة إلي بصفتي رئيسا للجنة والمهمة التي أوكلها المجلس لفريق الخبراء هي: أرنا الطريقة التي نمنع بها اتحاد يونيتا من اللجوء للخيار العسكري. وقد اضطلع الفريق بهذه المهمة على نحو يثير الإعجاب. وقد وفر لنا تقريره توصيات شاملة وعميقة الأثر توضح تفصيلا الطريقة التي يمكن بها إنجاز هذه المهمة بفعالية أكبر. والآن يتعين علينا، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، أن ننفذها.

وبالطبع لم يتمكن الفريق خلال فترة ولايته المحددة بستة شهور من التوصل إلى خلاصة من جميع الأدلة التي أسفرت عنها التحقيقات. ويتطلع أعضاء الفريق على نحو صائب إلى لجنة الجزاءات وإلى هذا المجلس لمتابعة العمل. وتحديدا، يوصي الفريق في توصيته الختامية - وهي التوصية رقم ٣٩ - بأن يُطلب إلي، بوصفي رئيسا للجنة الجزاءات، أن أبلغ مجلس الأمن بالإجراءات التي تتخذ لمتابعة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير. ويوصي الفريق كذلك بأن يتأكد المجلس من أنه قادر على إجراء رصد دقيق لمواصلة تنفيذ الاجراءات وكذلك متابعة المعلومات التي يجمعها الفريق حيثما يعجز عن إنجاز تحقيقاته - حيث يمكن أن يكون ذلك بإنشاء آلية رصد - بالإضافة إلى لجنة الجزاءات. وبعبارة أخرى، الآن وقد بدأت الجزاءات تؤثر حقا، يجب ألا نخطئ ونخفف الضغط عن اتحاد يونيتا.

وأود أن أكرر الإعراب عن الشكر لأعضاء الفريق على أدائهم مهمتهم بهذا الحس المهني والمهارة الجديرين بالثناء وعلى إعداد هذا التقرير الواضح والمقنع. وأود أيضا أن أشكر الزملاء في الأمانة وفي الميدان الذين مكنونا من التغلب على الصعوبات الإدارية المقترنة بالقيام بمبادرة صعبة ليست لها سابقة من حيث تصميمها وأهدافها.

إن الدول الأعضاء التي أسهمت في الصندوق الاستئماني الذي أنشئ فيما يتصل بالفريق تستحق أيضا الإشادة بوجه خاص. وهذه الدول هي البرازيل، والسويد، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة، وهولندا. وقامت حكومات أخرى بتقديم الدعم، بما فيها حكومة سويسرا.

وأنا أتحدث اليوم بصفتي رئيسا لهيئة تابعة للمجلس. وللتشديد على هذه النقطة، فإن رئيس المجلس وأعضاءه سمحوا ببعض الترتيبات المبتكرة للجلوس في هذا اليوم مما سمح لي بأن أنوه برئيس الفريق ونائبه وبمقرر الفريق الذين انضموا إلينا هنا اليوم.

ولكني سأكون مقصرا لو لم أنوه بالدعم الذي قدمته حكومتي. إن الوقت والاهتمام اللذين سمح لي بأن أكرسهما لرئاسة لجنة الجزاءات وتكلفة ونطاق التنقلات التي قمت بها أنا وزملائي في البعثة الكندية هي أدلة على التزام حقيقي وعميق يكنه لويد أكسويرثي، وزير خارجية كندا، للتصدي للأخطار المستمرة التي تهدد الأمن الإنساني - وهي أخطار حادة للأسف في أنغولا كما في أي مكان آخر في العالم. بيد أنه لا بد لي من أن ألاحظ أن السيد أكسويرثي وحكومة كندا تقيدا بصرامة بالطابع المستقل لمبادرة فريق الخبراء ولم يسعيا إلى التأثير على محتوى تقرير الفريق كما لم تتح لهما فرصة للقيام بذلك.

بيد أن السيد أكسويرثي في مناسبات عديدة حثني على تحقيق مفعول أكبر للجزاءات - أي أن نقوم بقسطنا لاستعادة مصداقية المجلس في مسألة التطبيق الفعال للجزاءات الملائمة، وذلك موضوع يعتزم العودة إلى تناوله في الشهر المقبل أثناء رئاسة كندا. وبموافقة أعضاء المجلس، يعتزم السيد أكسويرثي أن يعقد جلسة للمجلس في منتصف نيسان/أبريل للسماح للدول الأعضاء بتناول المسألة الأوسع المتمثلة في إضفاء الفعالية على الجزاءات عموما والبت بصورة حاسمة في التوصيات الواردة في التقرير المعروض علينا.

أخيرا - وهذه المرة سيقول دِك هولبروك حقا أنني أسعى إلى التشبه بمقدمي عروض جوائز الأوسكار لا بد أن أشكر شخصيا ديفيد إينجل الذي يجلس اليوم عن جدارة في المقعد الكندي. وبدون مهارات ديفيد الدبلوماسية اللافتة لما حقق أي منا نصف ما أنجزناه.

ويعلم العديد من أعضاء المجلس أنني كنت أعتزم صباح اليوم أن أعرض المزيد من الشهادات المسجلة على أشرطة الفيديو من الفارين من صفوف يونيتا. وقد قررت عدم القيام بذلك، على الأقل في هذا الوقت، وذلك لسببين. أولا، بالنظر إلى الأنباء الصحفية التي لا تتسم دائما بالدقة والتي وردت في نهاية الأسبوع الماضي وإلى توزيع تقرير الفريق الذي تم قبل الموعد المتوقع له، فإن أعضاء المنظمة ليسوا في حاجة للمساعدة في القيام بتقييم سريع لإسهام هذا التقرير وقيمته. ثانيا، وهذا هو الأهم، أنا لا أريد أن أصرف الأنظار عن التقرير نفسه أو أن أشتت الانتباه بأي شكل بعيدا عن مضامينه الرئيسية. وقد كان الهدف من شريط الفيديو دعم وتوطيد بعض الوقائع التي توصل إليها الفريق التي استفادت، كما يشير التقرير، من مقابلات أجريتها في لواندا قبل شهرين إلى جانب العديد من مصادر المعلومات الأخرى. ولا يحتاج هذا التقرير الممتاز إلى الزخرفة للمساعدة على الإقناع باستنتاجاته وتوصياته. فهي تتحدث عن نفسها بقوة وفعالية وأنا أوصيكم بشدة بالاطلاع عليها يا سيدي.

السيد هين (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، يا سيدي، على ترحيبكم الطيب بي وأهنئكم على جمعنا معا في جلسة مفتوحة بشأن هذا الموضوع الحيوي الأهمية. وأعرب أيضا عن الامتنان البالغ للسفير فاولر على إحاطته المستوفية.

إن أنغولا ظلت لوقت أطول مما ينبغي نهبا للصراع، واستخدمت لتعمل بالوكالة بدلا عن الدول الكبرى خلال الحرب الباردة، وتجاهلتها تلك الدول بقدر كبير بعد أن تغيرت أولوياتها. ولا يزال الشعب الأنغولي يعاني معاناة هائلة. وتستمر تلك المعاناة قاتمة دون أن يشهد الأنغوليون سوى فترات وجيزة من إشراقات الأمل الكاذبة التي تمثلت في اتفاقات سلام منيت أخيرا بالفشل.

وأنغولا هي أسوأ مكان في العالم يمكن أن يعيش فيه الأطفال. ومتوسط العمر المتوقع هو ٤٢ سنة. وهناك أكثر من ٣ ملايين من المشردين داخليا. ويقوم الطرفان بزرع ملايين الألغام الأرضية التي تتسبب يوميا في القتل والتشويه. والحالة الإنسانية رهيبة. وأنغولا بلد يشهد دمارا إلى الحد الذي يدفع المرء إلى البكاء وهي في الوقت نفسه غنية جدا بالموارد التي يمكنها، لو ساد السلام وتحقق الحكم الرشيد، أن تطعم منطقة أفريقيا الجنوبية بأكملها وأن تكون مصدر قوة للازدهار والنجاح في قارة يستشري فيها الفقر والفشل.

ولا يسعنا أن ندع ذلك البؤس يستمر. وقد حان الوقت ليواجه المجتمع الدولي التزاماته. ولا فائدة من أن نرفع أيدينا في الأمم المتحدة مؤيدين فرض الجزاءات على اتحاد يونيتا وبعد ذلك نظل لا نفعل شيئا ونحن نرى مواطنين في بلداننا يغتنون من بؤس الآخرين. فذلك نفاق ليس إلا. وعلينا جميعا أن ننفذ الجزاءات ونطبقها بصرامة. وقد أزف الوقت لننقض بثقلنا على منتهكي الجزاءات. ولهذا السبب فإن تقرير الفريق له أهمية بالغة.

وقد عملنا بصورة وثيقة مع السفير فاولر وأيدنا عمله تأييدا كاملا من الناحية المالية والعملية. وأود أن أهنئه على الهمة والالتزام اللذين جلبهما للجنة جزاءات أنغولا، وأن أشكر بلده، كندا، على الدعم الذي قدمته له. إن تصميمه، وعمل أفرقة الخبراء التابعة له يلقيان الضوء على الطبيعة المتخاذلة والعشوائية لإنفاذ الجزاءات الموقعة على يونيتا.

والتقرير هام جدا بالنسبة للأمم المتحدة. فهو يفضح نفاق تلك البلدان - وزعمائها في بعض الأحيان التي تدين يونيتا، بينما يمد بعض مواطنيها وشركاتها جوناس سافيمبي بالأسلحة، والذخيرة،

والوقود، والمساعدة، التي لولاها لكانت أنشطة القتل التي استمرت ٢٥ عاما قد انتهت منذ مدة طويلة.

ويسمي التقرير، بل ويشين بعض من يمدون يونيتا على وجه غير مشروع: بعض وزراء الحكومات الأفريقية والمسؤولين فيها الذين ينبغي لهم أن يخجلوا من الطريقة التي يجلبون بها الكارثة على إخوانهم الأفارقة؛ وكثير من تجار الأسلحة من أوروبا الشرقية؛ والشركات الجوية والموردة للوقود التي تربح من وراء حرب جرت خصخصتها فأصبحت أقل تأثرا بالضغوط الدبلوماسية التي تتسم بالصفة التقليدية أولئك كلهم تجار موت. وقد حان الوقت لأن تتخذ كل حكومات العالم إجراءات ضدهم. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون رائدة في هذا المجال.

ويجب أن تطبق سلطة القانون تطبيقا كاملا على أولئك المسؤولين. وقد جمدت بريطانيا العديد من حسابات سافيمبي في المصارف. وقد سميت عددا ممن يزعم انتهاكهم للجزاءات. وقدمت أسماءهم إلى لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة التي تعني بأنغولا. وسأواصل تقديم كل هذه المعلومات. ولو اكتشفنا تورط أي مواطنين بريطانيين أو شركات بريطانية المركز، سنتخذ إجراءات ضدهم. فعلينا أن نوقف ما لدى سافيمبي من وسائل لشن الحرب.

وللقطاع الخاص دور رئيسي عليه أن يضطلع به. وينبغي للشركات الخاصة أن تقود الطريق. وقد فعلت شركة دي بيرز ذلك وأهنئها على مبادرتها بوقف الاتجار بالماس الملوث بالدماء من أنغولا. ويجب على تجار الماس الآخرين أن يساندوا التزام شركة دي بيرز بتقديم ضمان مكتوب على جميع الفواتير بأن ماسها لا يذكي وقود الحروب.

وتتقدم الآن الحكومة والصناعة البلجيكيتان بمقترحات بشأن الماس المستخرج من مناطق الصراعات - وليس قبل فوات الوقت. وأرجو أن تحذو مراكز التجارة الأخرى نفس الحذو. وإنني متأكد أن الحكومة الإسرائيلية ستود أن تفعل نفس الشيء بالنسبة لتل أبيب. ومن المشجع أن الدول المنتجة للماس في الجنوب الأفريقي، والرابطة الدولية لمصنعي الماس، والمجلس الأعلى للماس في انتويرب ينظرون في مشكلة الماس المستخرج من مناطق الصراعات. وأحث الآخرين على القيام بذلك أيضا.

إن أفرقة الخبراء تضيء بشعلتها بعض الأركان المظلمة. وينبغي لنا الآن أن نشعل الضوء ونفضح النطاق الكامل للاتجار الخبيث بماس يونيتا، وأسلحتها، ووقودها، وإمداداتها الأخرى. ويجب أن نتذكر أن نفس هذه القوى تؤدي إلى إثارة صراعات مدمرة مماثلة في مناطق أخرى في أفريقيا: في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي سيراليون.

وأرجو ألا ننسى لماذا نفعل ذلك. لقد أحرزت حكومة أنغولا نجاحا كبيرا ضد آلة حرب سافيمبي. ونرحب بذلك. ولكن العمل العسكري وحده لن ينهي الصراع. ولا يمكن للحكومة أن تدمر قدرات يونيتا العسكرية، كما أنه لا يمكن ليونيتا أن تكسب هذه الحرب. ولا يمكن أن يتحقق السلام الدائم إلا عن طريق الحل السياسي وسيكون من الضروري التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية. ولكن لا يمكننا أن نثق في كلام سافيمبي. فهو ينكث دائما بترتيبات السلام التي يوقعها. وبدونه، ستنتهي الحرب بسرعة، ويتمكن مؤيدو يونيتا من الإعراب عن تطلعاتهم من خلال القنوات السياسية المشروعة.

وتمثل يونيتا جزءا هاما من أنغولا. وأحث يونيتا مرة أخرى على إزاحة سافيمبي عن القيادة. فبإزاحته، وبتولي قيادة مختلفة، يمكن لليونيتا أن تكون جزءا من الحل، حيث أنها للأسف تشكل الآن جزءا من المشكلة.

وقد أفسدت الحرب أنغولا بأسرها. فالأهداف النبيلة التي وضعتها الحركة الشعبية لتحرير أنغولا نصب عينيها لتقديم خدمات عامة جيدة، وشن حملة ضد الفقر، وتحقيق التكافؤ في الفرص تحولت منذ البداية نظرا لضرورة محاربة يونيتا. ثم نسيت تلك الأهداف، حيث ملأ الصفوة جيوبهم على حساب شعبهم الذي عانى فترة طويلة. وأنغولا بحاجة ماسة إلى استخدام ثروتها في الإنفاق على نحو أكبر على بناء قاعدة مهاراتها، وتنفيذ مشاريعها الاجتماعية، وخدماتها العامة، وبنيتها التحتية. وقد عقدت اجتماعات ممتازة لمناقشة ذلك مع رئيس أنغولا، واليوم، مع وزير الخارجية الموجود معنا هنا. وإنني ممتن جدا لدعوتهم الحارة لزيارة أنغولا. وأنوي أن أفعل ذلك قريبا.

ولكي تحصل حكومة أنغولا على المساندة الكاملة من المجتمع الدولي، ينبغي لها أن تكفل الشفافية

والمساءلة الكاملتين، وبخاصة في حسابات النفط. ولذلك أهميته إذا كان لأنغولا أن تحقق قدراتها الاقتصادية الهائلة. وينبغي لأنغولا أن تضمن أيضا زيادة احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير. ويجب عليها أن تشرك جميع قطاعات المجتمع المدني في تلك المهمة.

والهزائم العسكرية التي قاسى منها سافيمبي، بالإضافة إلى الاهتمام المتجدد بمنتهكي الجزاءات، والانتباه الموجه لهم، بقيادة هذا التقرير، تتيح فرصة لم يسبق لها مثيل منذ ٢٥ عاما، لإنهاء هذه الحرب. وعلينا واجب مطلق باغتنام هذه الفرصة. ونقدر أن نفعل ذلك بأن نجعل الجزاءات قوية. ولكن ما نفتقر إليه حتى الآن هو الإرادة السياسية.

وإمدادات سافيمبي تنقل جوا، أو برا في بعض الأحيان. ولا تصله إلا لأنه يسمح لها بذلك. ولن يكون من الصعب أن نوقف ذلك. وقدرة الاستخبارات موجودة. والطائرات والشاحنات التي تنتهك الجزاءات يسهل التعرف عليها. ويمكن تحديد نقاط بدئها. فلتتعاون جميع البلدان للاضطلاع بذلك.

وينبغي لنا أن نضمن التعرف على مموني البؤس عن طريق إنفاذ الجزاءات. وأشكر السفير فاولر على تعزيز قدرتنا على الاضطلاع بذلك. ونرحب بفضح فريق الخبراء لشبكة يونيتا السرية وغير الشرعية للوسطاء والمتكفلين الحكوميين. ولكن يجب علينا أن نفعل أكثر من أن نسمي ونشين بشل قدرة يونيتا على إعادة التسلح. وكما يوضح التقرير، فإن اللوم العام يجب أن تتبعه الآن إجراءات حاسمة في لجنة الجزاءات، وفي مجلس الأمن، وفي الدول المعنية، وعن طريق جيرانها.

وتتطلع بريطانيا إلى مجموعة من قرارات الأمم المتحدة الإلزامية تنفيذا للتوصيات الرئيسية للتقرير. ومجلس الأمن، الذي يجتمع في الشهر القادم، يجب أن يتخذ إجراءات حاسمة. ويجب ألا يكون هناك إبطاء أو مراوغة. فمصداقية مجلس الأمن في خطر. لقد طلب مجلس الأمن هذا التقرير، ويجب علينا أن نتخذ إجراءات بشأنه وأن نؤيده.

وينبغي اتخاذ قرارات صعبة. إن حكومات بعض البلدان التي ذكرت، بما فيها بلجيكا وجنوب أفريقيا، بدأت تتخذ إجراءات ضد مواطنيها الذين ينتهكون الجزاءات. وأرحب بذلك. ولكن، مما يؤسف له أن هناك حكومات أخرى تنتحل لنفسها الأعذار أو تنكر تآمرها. إلا أنه لا مكان للاختباء. والأمر متروك لنا جميعا - لكل منا هنا اليوم - لمتابعة ذلك. وتقرير الفريق يلقي الضوء على محنة شعب أنغولا ويجب ألا نتخلى عنه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الدولة في المملكة المتحدة على تشجيعه للمجلس على اتخاذ إجراءات بشأن هذا التقرير.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا، باسم وفد أنغولا، أن أرحب بالسيد جواو برناردو دي ميراندا، وزير خارجية أنغولا، وبالسيد بيتر هاين وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في بريطانيا.

أود أن أستهل تعليقاتي على العرض الممتاز، الذي قدمه السفير فاولر، بتذكرة واحدة، أرى أن لها صلة كبيرة في سياق اجتماع اليوم. فقبل حوالي عام، تلقى مجلس الأمن تقريرا من الأمين العام، قرر على أساسه أن ينهي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. ومما لا شك فيه أن استئناف الحرب في أنغولا وانسحاب الأمم المتحدة من ذلك البلد شكلا فشلا ذريعا، يعد من أكبر حالات الفشل التي شهدتها هذه الهيئة في السنوات القليلة الماضية.

وتلقى مجلس الأمن اليوم تقريرا آخر قدم دليلا لا يرقى إليه الشك على أن الأمم المتحدة تعود إلى أنغولا وكلها رغبة في الإسهام بشكل ملموس في إعادة السلم والأمن إلى هذا الجزء من العالم. وأوكرانيا مقتنعة بقوة بأن خفض قدرة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) على شن الحرب، عن طريق تعزيز فعالية التدابير التي يفرضها عليه مجلس الأمن هو شرط مسبق أساسي لتحقيق الهدف الأخير المتمثل في وقف معاناة شعب أنغولا التي طال أمدها.

وأود أن أعرب عن تقدير وفدي لجميع أعضاء فريق الخبراء الذين تمخضت جهودهم الدؤوبة عن هذه الوثيقة الهامة التي قُدمت للتو إلى المجلس. ولقد اتسمت قيادة السفير فاولر لهذا المسعى بمغزى خاص وهو جدير بالحصول على تنويه مميز من المجلس.

أما فيما يتعلق بردنا على ما جاء في نتائج التقرير وتوصيته، فلن يبدي وفدي اليوم، ولأسباب مفهومة، إلا تعليقات أولية ولكنها بالتأكيد غير شاملة.

وأود أولا أن أولي انتباها خاصا لنقطة معينة، لما لها من صلة مباشرة ببلدي. فمن المعروف أن أوكرانيا كانت طوال الأشهر الاثني عشر الماضية عرضة لادعاءات مغرضة في بعض وسائط الإعلام زجت اسمها في انتهاك العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن على اتحاد يونيتا. وللأسف الشديد، كان بعض أصدقائنا في أفريقيا أولا وفي بعض البلدان الأوروبية أيضا، على وشك أن يصدقوا صحة تلك التقارير دون الحصول على ما يدعم مصداقيتها.

ولقد شعرت أوكرانيا، بوصفها مؤيدا صلبا ومعروفا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، بقلق بالغ إزاء ظهور ادعاءات مغرضة كهذه. وحكومتي لم تنف هذه الادعاءات بوصفها مقولات لا أساس لها إطلاقا فحسب، وإنما قدمت أيضا دليلا يعتد به على أن أوكرانيا تمتثل بالكامل للقانون والمعايير الدولية المتصلة بانفاذ الجزاءات على اتحاد يونيتا.

واليوم أكدت النتائج ذات الصلة التي توصل إليها فريق الخبراء تأكيدا مؤثرا على هذه الضمانات التي قدمتها حكومة أوكرانيا. وأود، سيدي الرئيس، أن استميحكم عذرا وأن أقتبس من التقرير أهم النتائج ذات الصلة:

"ولم يتمخض التحقيق الذي أجراه الفريق عما يدل على أن حكومة أوكرانيا قد باعت يونيتا أسلحة أو قدمت لها مساعدات عسكرية أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة". (الفقرة ٤٠).

وعلاوة على ذلك، وكما يذكر استنتاج آخر ورد في التقرير:

"ولم يجد الفريق أية أدلة تشير إلى أن أوكرانيا متورطة بشكل مباشر أو غير مباشر في تدريب أفراد يونيتا". (الفقرة ٤٥).

ولطالما كان من غير المعقول أن تكون أوكرانيا متورطة يوما بشكل مباشر أو غير مباشر في دعم القوات المعادية للحكومة أو في انتهاك نظم الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن. وحكومة أوكرانيا ممتنة جدا لفريق الخبراء على تبديد أي شك يمكن أن يعتري هذه المسألة.

وستساهم أوكرانيا مساهمة نشطة في مواصلة المجلس النظر في التوصيات الواردة في التقرير. وأود أن أقصر تعليقاتي الحالية على توصية واحدة منها هي التوصية ٦ الواردة في الفقرة ٥٧ والمستندة إلى اقتراح سبق لأوكرانيا أن قدمته يدعو إلى عقد اجتماع لخبراء دوليين من البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة بغية اتخاذ تدابير فعالة تحول دون إعادة بيع الأسلحة من المستعملين النهائيين إلى أطراف ثالثة.

ونحن نفهم الأسباب التي دعت التقرير إلى الأخذ بفكرة الجمع بين موردي السلاح من أوروبا الشرقية. إلا أننا نعتقد بقوة أن مهمة القضاء على التدفق غير المشروع للأسلحة إلى أنغولا مهمة تقع على عاتق جميع منتجي وموردي الأسلحة الرئيسيين ولا تقتصر على مجموعة من بلدان أوروبا الشرقية. وأوكرانيا تدعو بقوة إلى اتخاذ إجراء إضافي سريع يتسم في الوقت نفسه بالتمعن، من جانب مجلس الأمن استجابة للتوصيات الواردة في التقرير. ويجب بالتأكيد أن تخضع هذه التوصيات لدراسة مستفيضة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن من المهم الشروع في الأعمال ذات الصلة دون إبطاء ونحن نتطلع بشوق إلى قيادة كندا لهذا المسعى.

ونشعر أيضا أن من الأهمية بمكان الاستماع إلى الآراء التي يبديها بشأن هذا التقرير الأعضاء في الأمم المتحدة على نطاق واسع ومراعاة آرائهم على النحو الواجب قبل شروع المجلس في صياغة قراره المقبل. ولهذا السبب نحثكم، سيدي الرئيس، على استئناف هذه المناقشة حالما يكون ذلك عمليا بغية السماح للدول غير الأعضاء في المجلس بطرح آرائهم المتعلقة بهذه المسألة.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب هنا بوزير العلاقات الخارجية في أنغولا، السيد ديبيراندا، وبالوزير بيتر هاين من المملكة المتحدة. ونحن مسرورون أيضا لرؤية بعض أعضاء الفريق بيننا، ولا سيما رئيس الفريق السفير مولندر.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على إدراجكم الحالة في أنغولا في جدول أعمال المجلس لهذا اليوم. فشعب أنغولا يعاني منذ وقت طويل من الآثار الإنسانية المدمرة المترتبة على صراع يدور هناك منذ وقت طويل جدا.

واليوم، وللمرة الأولى، ننظر في التقرير الذي قدمه فريق الخبراء والذي عرضه للتو السفير فاولر. وأود الإدلاء بثلاثة تعليقات على التقرير الذي عرضه سفير كندا.

تعليقي الأول هو أن التقرير يبرز طائفة واسعة من الجهات الفاعلة المتورطة بدرجة مختلفة في إقامة علاقات مع اتحاد يونيتا. وأتى الخبراء على ذكر حكومات وأيضا على ذكر شركات وأفراد ومهربين مختلفين وموردي أسلحة وشركات خطوط جوية ومجموعات من المرتزقة وشركات ألماس. وهذه المعلومات تطال أيضا مختلف المناطق: أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. والانطباع الأول الذي يخرج به من يطالع تقرير الفريق هو أن ثمة تنوعا كبيرا في الجهات الفاعلة والحالات، وأنه ينبغي لنا أن نضع هذا التنوع نصب أعيننا. ولا يمكن إيجاز هذا التقرير بثلاثة أسماء أو أربعة، إذ أنه يصف واقعا معقدا.

وتعليقي الثاني هو أن هذا التقرير يركز على الآثار الناجمة عن خرق الجزاءات والمتمثلة في مواصلة القتال في أنغولا الذي يتحمل اتحاد يونيتا المسؤولية الأولى عنه. وعليه، فإن الآثار المترتبة على هذا الوضع مأساوية بشكل حقيقي بالنسبة لشعب أنغولا ككل. ويصف التقرير أيضا كيفية مواصلة اتحاد يونيتا أنشطته العسكرية خارج أنغولا. وهذا ما برز بشكل خاص من خلال المعلومات عن الدعم العسكري الذي يقدمه اتحاد يونيتا للثوار ولبعض الدول المتحاربة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشير التقرير إلى أن تلك البلدان المتحاربة ومجموعات الثوار في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد ساعدت اتحاد يونيتا لقاء دعمها، في الحصول على الوقود أو في الاتجار بالألماس. وبذلك، يبين لنا التقرير عن حق انتقال عدوى القتال بشكل جدي وازدياد عدم الاستقرار في المنطقة وهو أمر يدعو إلى القلق بشكل خاص على نحو ما قاله لنا للتو السفير فاولر في تعليقاته التمهيدية.

أما تعليقي الثالث فهو أن التقرير يصف كيفية تطور خرق الجزاءات مع مرور الزمن. فبعض المعلومات يغلب عليها الطابع التاريخي، على سبيل المثال وصف العلاقات بين اتحاد يونيتا وزائير قبل عام ١٩٩٧ ومع الكونغو - برازافيل قبل عام ١٩٩٨ أو لدى سرد بعض الوقائع التي تعود إلى عام ١٩٩٣ أو عام ١٩٩٥. وثمة معلومات يغلب عليها الطابع الآني وتستحق التمحيص فيها. وفي بعض الحالات، يبين التقرير أن نظام الجزاءات بات أكثر فعالية. ويعزى معظم هذه الفعالية إلى تطور الحالة العسكرية في أنغولا وإلى الجهود التي تبذلها حكومة أنغولا. إلا أن البلدان والجهات التجارية المعنية اتخذت بدورها تدابير تدريجية. فعلى سبيل المثال، اتخذت شركات الألماس قرارات في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أي بعد مرور ستة أشهر على إنشاء فريق الخبراء الذي يرمي إلى تنفيذ القرار ١١٧٣ (١٩٩٨) الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩٨. ومن الواضح أن إنشاء فريق الخبراء كان له بعض الوقع لناحية تشجيع الناس على القيام بعمل ما، إلا أنه يتعين علينا أن نحلل الخطوات الفعلية التي اتخذت، ولا سيما الخطوات التي اتخذتها شركة دوبيرز. وفي أي حال، ينبغي تشجيع أية قرارات أو أوجه تطور من هذا القبيل.

ويتعين على مجلس الأمن الآن أن ينظر عن كثب في المعلومات التي قدمها الخبراء وفي التوصيات التي رفعوها.

وكما قلت لتوي، يأتي تقرير الخبراء على وصف واقع معقد. وهذه المعلومات تستحق دراسة مفصلة من جانب أعضاء المجلس. وأود أن أطرح بعض الأسئلة في هذا الصدد.

فيما يتعلق بمسألة التواريخ، فإن ما أورده الخبراء في بعض الحالات لم يكن دقيقا بالنسبة للوقائع المزعومة. فعلى سبيل المثال، غالبا ما لا يشير الخبراء بالتحديد إلى وقت وقوع بعض الأحداث. وفي بعض الأحيان تذكر السنة إلا أنه لا توجد إشارة إلى اليوم أو الشهر؛ وأحيانا تنتفي الدقة تماما. ولذا فقد يكون من المستصوب توفير معلومات أكثر دقة بشأن التواريخ لكي نتمكن من أن نحدد بصورة أفضل - وبخاصة فيما يتعلق بالجزاءات الاقتصادية التي فرضت في ١٩٩٨، والمتعلقة بالماس على وجه الخصوص - فيما إذا كانت الأحداث التي وصفها الخبراء قد وقعت قبل أو بعد فرض تلك الجزاءات.

وهناك أيضا سؤال يتعلق بمصادر المعلومات. فهذه المصادر غالبا ما لا تكون معروفة، مما يؤدي إلى إثارة التساؤلات. ويشير الخبراء أحيانا إلى أنهم حصلوا على المعلومات من "مصدر وثيق الصلة بسافمبي". صحيح أنه لا يمكن إدراج جميع الأسماء في تقرير علني، إلا أن بعض هذه المسائل يمكن تفصيلها فيما بعد.

وهناك أيضا أسئلة تتعلق بتمثيل اتحاد يونيتا في الخارج. ويشير التقرير إلى أن الأشخاص الذين يعتبرون على صلة بالاتحاد كانوا موجودين في بعض البلدان أو قاموا بزيارتها. ولكن الخبراء لا يقولون فيما إذا كان أولئك الأشخاص من المسجلين أو من غير المسجلين في القائمة التي وضعتها لجنة الجزاءات. ولذا يمكن للمرء أن يتساءل فيما إذا كانت حقا حالة من حالات انتهاك الجزاءات عندما لا تدرج أسماء الأشخاص في تلك القائمة. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نقوم بالتمييز على النحو المناسب من أجل التوصل إلى فهم أفضل للخطوات التي يتعين اتخاذها - وبخاصة فيما يتعلق بالخطوات التي اقترحها فريق الخبراء - لاستكمال قائمة لجنة الجزاءات.

ولدينا أيضا بعض التساؤلات المتعلقة بنطاق الانتهاكات التي ارتكبت. وإننا نأسف لأن التقرير لم يقدم حتى الآن تقديرا عاما لإيرادات اتحاد يونيتا - أي الأرباح التي حققها من الاتجار غير المشروع بالماس أو المبالغ الإجمالية التي أنفقت على مشتريات الأسلحة والوقود. وإنني أعرف أنه ليس من السهل دوما الحصول على تقديرات يعول عليها، إلا أننا نعتقد أن إعطاء تقديرات نسبية يمكن أن يساعدنا في تقدير الأهمية النسبية لمختلف شركات الإمداد التي يستخدمها اتحاد يونيتا، وعلى سبيل المثال، إمدادات الأسلحة والوقود. فإذا تمكن المرء من مقارنة الطلبات الكبيرة من حيث الأرقام، نتمكن عندئذ من إجراء تقييم أفضل للحقائق التي أوردها الخبراء وهذا من شأنه أن يساعدنا في تحديد الخطوات التي يتعين اتخاذها لضمان التقيد بالجزاءات على نحو أفضل.

وتوجد على سبيل المثال حاجة إلى توفير معلومات أدق عن شبكة بيع الماس الخام. ويذكر التقرير التدابير التي اتخذتها الشركات الرئيسية في سوق الماس، وبخاصة التدابير التي اتخذتها شركة دوبيرس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. إلا أن التقرير لا يوضح فيما إذا كانت التدابير قد اتخذت قبل ذلك الحين لإنفاذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن في ١٩٩٨. ويقدم لنا التقرير الكثير من المعلومات المتعلقة بالماس، ولكن بالنسبة لبعض الأسواق الأوروبية فقط، وبخاصة سوق إنتويرب، إلا أنه لا يقدم سوى معلومات ضئيلة، وفي بعض الحالات لا يقدم أية معلومات بتاتا، بشأن أسواق الماس الأخرى في أوروبا أو في أماكن أخرى. ومما لا شك فيه أن الحصول على المزيد من التفاصيل سيكون مفيدا أيضا في هذا الصدد.

وبالنسبة لجميع هذه النقاط سيكون من الضروري الحصول على توضيحات من البلدان التي أتى التقرير على ذكرها. والدول التي أتى الخبراء على ذكرها، إما بسبب أعمال ارتكبتها حكوماتها أو بسبب أعمال قام مواطنوها بارتكابها أو انطلقت من أراضيها، ينبغي أن يسمح لها بعرض آرائها. وتقرير السفير فاولر يتهم مباشرة بعض الحكومات. وهذه الاتهامات خطيرة. ولم تنشر إلا أمس دون أن تكون الدول المعنية قادرة على التعبير عن آرائها في الآن نفسه. والواقع، أننا لا نعرف حتى ما إذا أتيحت لتلك الدول فرصة الرد على الخبراء أثناء فترة إعداد التقرير أو فيما إذا تم إبلاغها بالتحديد بالاتهامات الموجهة ضدها قبل إصدار التقرير.

لهذه الأسباب يتمنى وفدي أن يتدارس أعضاء المجلس بصورة معمقة المعلومات الواردة في التقرير والإيضاحات التي ستوفرها البلدان المعنية. ومن بين الطرق التي يمكن من خلالها الاضطلاع بذلك إيكال هذه المهمة إلى لجنة الجزاءات المختصة، تحت إشراف وتوجيه رئيسها، السفير فاولر. ويمكن للجنة أن تستجوب بتفصيل أكبر، السيد مولاندر، رئيس الفريق. ويمكن للجنة أن تحصل أيضا على مراسلات من الدول التي ورد ذكرها في التقرير والتي تود أن تعرض وجهات نظرها. ويمكن للجنة بعد ذلك أن تحيل النتائج التي توصلت إليها إلى مجلس الأمن. وفي نهاية المطاف سيتعين على المجلس، استنادا إلى نتائج لجنة الجزاءات، أن ينظر في تدابير المتابعة بشأن توصيات الخبراء.

وأود أن أشير إلى أن بعض التوصيات تتسم بطابع عام، منها على سبيل المثال، التوصيات المتعلقة بسجلات إنتاج الأسلحة - وينبغي تناولها في المحفل المختص. أما التوصيات الأخرى، وبخاصة تلك التي تتناول فرض عقوبات جديدة على الدول الثالثة، فإنها قد تؤدي

إلى مشاكل تتعلق بفعالية هذه الخطوة وتكاثر أنظمة العقوبات. وهذه الأسئلة تتجاوز إطار العقوبات المفروضة على اتحاد يونيتا، وتتطلب بعض التفكير من جانب المجلس برمته بشأن العقوبات عمومات وفي الوقت المناسب.

إن فريق الخبراء، بقيادة سفير كندا، جمع الكثير من المعلومات. وبذل جهدا كبيرا حظى بدعم فرنسا. وكان بلدي من أوائل البلدان التي قدمت مساهمة طوعية إلى الفريق. ويتعين على مجلس الأمن الآن أن ينظر بعناية في المعلومات والتوصيات التي قدمها الخبراء ويستخلص النتائج بنفسه. وينبغي متابعة الجهود لتنفيذ الجزاءات لكي نجبر اتحاد يونيتا على احترام التزاماته.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتوجه بالشكر إلى الرئيس على عقد هذه الجلسة العلنية للمجلس لإفساح المجال أمام السفير فاولر، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، لكي يقدم تقرير فريق الخبراء المعني بالانتهاكات الماسة بجزاءات مجلس الأمن المفروضة على اتحاد يونيتا.

وأود أن أنوه بوجود الوزيرين في هذه الجلسة الهامة.

وأود أن أعرب عن تقدير وفدي للسفير فاولر على تقديمه القوي للتقرير. فالسفير فاولر وكامل أعضاء فريق الخبراء يستحقون منا الإشادة على ما يضطلعون به من عمل ممتاز في محاولتهم بلورة الجهود التي يبذلها المجلس لتحقيق تنفيذ أكثر فعالية لنظام الجزاءات. وإننا نشعر بالامتنان العميق للسفير فاولر ونشيد به لما ضخه من جدية وطاقة وموارد أثرت في عمل اللجنة. وكانت النتيجة لجنة نشطة قوية تقف في مقدمة الحملة الدولية لشل قدرة اتحاد يونيتا على شن الحرب. ونجاح هذه الجهود يتجلى في الحالة العسكرية الراهنة في الميدان في أنغولا - حيث عان اتحاد يونيتا من نكسات كبيرة، وهذا أدى بصورة حاسمة إلى وقف مد هذه الحرب الطويلة والموهنة.

وبقدر ما يتسم التقرير المعروض على المجلس بالعمق والشمول فإنه جسور وصريح. فهو يملك الجرأة على تسمية الأشخاص والشركات التجارية والحكومات على أساس التحقيقات التي أجراها فريق الخبراء. ومن الطبيعي أن يكون لجميع الذين سماهم بالاسم الحق في الرد على المزاعم وتوضيح أدوارهم في الأنشطة المزعومة لانتهاك الجزاءات. وإذا لم تكن تلك التوضيحات قابلة للتصديق ولا يمكن أن تصمد أمام الوقائع، فإن المجتمع الدولي والمجلس سيستخلصان دون شك استنتاجاتهما وسيتخذان التدابير المناسبة.

نشير إلى أن فريق الخبراء أجرى تحقيقات بشأن طرق الإمدادات لاتحاد يونيتا، وهي طرق ينبغي أن تقفل بصورة فعالة إذا كنا جادين في تحقيق هدفنا المتمثل في إحباط جهود اتحاد يونيتا لشن الحرب. فالاتحاد ينفق ملايين الدولارات على إمدادات الوقود والذخائر والأسلحة، وهي إمدادات تأتي بوسائل مختلفة غالبا في طائرات للنقل لها نقاط اتصال دولية وإقليمية وأحيانا مع طيارين معروفين جيدا للوكالات التي تراقب الصراعات الأفريقية. وهي بلا استثناء تأتي عبر بلدان أفريقية مجاورة، وفي كثير من الأحيان بمساعدة مسؤولين فاسدين يأخذون حصتهم وتدعي حكوماتهم جهلها بهذه الأنشطة غير القانونية. ومن الواضح أن ما تدعو إليه الحاجة هو توفر عزيمة جديدة وتصميم من المجتمع الدولي وهذا المجلس على إنفاذ نظام الجزاءات بقوة، وتعاون البلدان المعنية تعاونا كاملا وأكثر فعالية في وقف خرق نظام الجزاءات. وتشمل هذه الأمور جعل المسؤولين عن الانتهاكات عرضة للمحاسبة عليها بموجب القانون الدولي.

وعلى جبهة تجارة الماس، نرحب بقرار حكومة أنغولا أن تشرع في بذل جهود جماعية لإصلاح عملية استخراج الماس وصناعة الاتجار بالماس في البلد وإعادة هيكلة جميع جوانبهما فعليا. ونقدر أيضا الخطوات التي تتخذها لواندا لتعزيز إنفاذ الجزاءات، بما في ذلك البدء في العمل بشهادات منشأ جديدة موحدة سيكون من الأصعب تزويرها ومن الأسهل التحقق منها ومتابعة مسار الماس. وفي هذه الجهود نرى أنه ينبغي دعوة الحكومات والسلطات الصناعية المسؤولة إلى العمل مع لجنة الجزاءات على وضع تدابير عملية للحد من وصول اتحاد يونيتا إلى أسواق الماس المشروعة وإيقافه في نهاية الأمر. وتدعو الحاجة إلى التشاور مع المراكز التجارية الرئيسية المذكورة في التقرير وإلى إشراكها بصورة كاملة. وإذ نفعل ذلك، فإننا أيضا نأخذ في الحسبان مشاعر القلق المتعلقة بعدم السماح للحل الدولي للمشكلة الأنغولية بأن يتسبب في الإضرار بكامل صناعة الماس

العالمية. ويجب ألا نفعل شيئا يضر بصناعة الماس المشروعة. فتعاون هذه الصناعة ضروري في إيجاد سبل لمساعدتنا على تنظيم التجارة بحيث تحقق أقصى المصلحة وأقل الضرر.

وعلى الرغم من أنه يحتمل أن تكون لدى اتحاد يونيتا ثروة وموارد كافية لاستمراره سنوات عديدة، فإننا مقتنعون بأن خيارات العمل الواردة في التقرير ممكنة التنفيذ. فالماس يمثل شريان الحياة بالنسبة ليونيتا ويجب أن يُقطع لتجفيف موردها الرئيسي للدخل الذي تشن به الحرب. ويجب تقصي أرصدة يونيتا واستهداف حساباتها المصرفية. وينبغي للمجتمع المصرفي الدولي أن يتعاون تعاونا كاملا مع المجلس في هذا الصدد. كما ينبغي أن يتخذ المجلس إجراء مناسبا فيما يتعلق بالأفراد والشركات والحكومات التي ذكرت أسماؤها في التقرير ولا تستطيع أن تشرح أدوارها المزعومة بشكل مقبول.

ويوضح التقرير أيضا أن الأسلحة المتوفرة ليونيتا كانت ذات منشأ أجنبي. وإمدادات الأسلحة غير المشروعة لأنغولا ومناطق أخرى من أفريقيا هي من الكثرة بحيث لا يمكن تجاهلها. وفكرة الجمع بين موردي الأسلحة الأجانب هؤلاء بغية صياغة مقترحات محددة بشأن كيفية القضاء بأفضل السبل على تدفق الأسحلة بوجه غير مشروع ستشكل آلية فعالة لمعالجة هذه المشكلة.

وعن جانب آخر من التقرير، نشاطر في تأكيده على أن هناك ارتباطا واضحا بين جميع الأزمات في أفريقيا. فأنغولا سيقت إلى التدخل في جمهورية الكونغو الديمقراطية لأن اتحاد يونيتا سعى إلى العمل من أراضي ذلك البلد. وتشير الفقرة ٥٠ من التقرير إلى الوجود الكبير لقوات يونيتا ومستشاريها الذين يحاربون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك نشر قوات يونيتا في القطاع الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبسبب هذا الارتباط الذي لا يمكن إنكاره فإن من الواضح أن هناك حاجة إلى المجلس لأن يتعامل مع الأزمات في الإقليم بصورة شاملة.

يجب أن نستخدم بصورة جيدة كمية المعلومات الحيوية المتوفرة لدينا عن انتهاكات الجزاءات المفروضة على يونيتا. وينبغي للمجلس أن ينظر بدقة في كيفية استهداف الأفراد الذين يتكسبون من استمرار الحرب. وينبغي أن ننظر أيضا في الخيارات القانونية المتاحة لنا. وكل ذلك سيتطلب الدعم القوي والمستمر وتعاون الحكومات في داخل وخارج الإقليم. ومن الواضح أن المجلس لا يمكن أن يعمل وحده حتى ولو كان على رأس لجنة الجزاءات رئيس فعال لا يكل مثل السفير فاولر. وينبغي للدول الأعضاء والوكالات الدولية أن تتعاون بصورة فعالة مع المجلس لتحقيق ذلك.

ويجب على كل الذين يطمحون إلى إحلال السلام في أفريقيا أن يعملوا معا. ويدعو التقرير الجماعة الإنمائية لبلدان الجنوب الأفريقي إلى أن تضطلع بدور رئيسي في إنفاذ الجزاءات المفروضة على يونيتا. وهذا هو إسهامها الرئيسي في المساعدة على إيجاد حل أفريقي لهذه المشكلة الأفريقية. ومع إضعاف يونيتا من جراء النجاحات التي حققتها القوات الأنغولية يمكن أن نحكم مراقبتنا لقنوات الإمداد، ولا ينبغي أن نهدر هذه الفرصة للعمل بصورة حاسمة الآن، وإلا فسنتهم بالافتقار إلى التصميم، بل بما هو أسوأ من ذلك، النفاق. فلنعمل مجتمعين على إنهاء هذه المحنة المفروضة على أنغولا من الدمار والألم والموت وعلى إنهاء معاناة شعبها التي استمرت طويلا.

وبطبيعة الحال يشعر وفد بلدي بالقلق إزاء استمرار انتهاك الجزاءات المفروضة على يونيتا الأمر الذي يمثل تحديا خطيرا لسلطة المجلس الجماعية. ولذلك يحث وفدي الدول الأعضاء على أن تراعي مراعاة تامة الجزاءات المفروضة على يونيتا. ويقدم التقرير ٣٩ توصية جريئة وطويلة الأجل لينظر فيها المجلس. ونعتقد أن الكثير من هذه المقترحات تمثل تدابير ملموسة ينبغي أن ننظر فيها بصورة جدية حتى نتأكد من أن نظام الجزاءات ستتم مراعاته بصورة أكثر فاعلية. ونحن نتفق مع الرئيس فاولر على ضرورة أن يعمل المجلس على نحو أكثر نشاطا في جهوده الرامية إلى تحسين إنفاذ الجزاءات المفروضة على يونيتا ولكبح الانتهاكات الجارية. ويدرك وفدي أن هناك مخاطرة حقيقية من أنه عندما يتحول التركيز عن اتحاد يونيتا فإنه هو وشركاؤه سيعودون مرة أخرى إلى العمل بنفس الصورة التقليدية. ولا ينبغي أن نسمح لذلك أن يحدث. وينبغي أن يعمل المجلس بنشاط لجعل نظام إنفاذ الجزاءات أكثر قوة، لأنه مع يونيتا لا يمكن أن نعود إلى العمل بصورة طبيعية.

وأخيرا، يدين وفدي بقوة إسقاط طائرتين تابعتين للأمم المتحدة في الإقليم التابع ليونيتا في هوامبو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وتورط يونيتا في إسقاط هاتين الطائرتين والأوامر المحددة التي أعطاها سافيمبي ليونيتا لإسقاط كل طائرات الأمم المتحدة أو أي من طائرات الأمم المتحدة تعكس الطبيعة الإجرامية لهذه المجموعة المتمردة وزعيمها المتمرد. ومثل هذه الأعمال لا يمكن تحملها أو السماح لمقترفيها بالإفلات من العقاب.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية): أتكلم اليوم بصفتي منسقا للدول الثلاث المراقبة لبروتوكول لوساكا؛ الولايات المتحدة الأمريكية والبرتغال والاتحاد الروسي. إننا نعرب عن امتناننا لمعالي وزير الخارجية السيد ميراندا على حضوره هذه الجلسة ونتطلع إلى إسهاماته في هذه المناقشة. ونرحب أيضا بوصول السفير خوزيه باتريشيو، الذي سيقدم أوراق اعتماده قريبا إلى الأمين العام.

ونرحب بتقرير فريق الخبراء ونشيد بالرئيس مولاندر وأعضاء فريقه على جهودهم المتواصلة. فقد عزز عمل الفريق دور المجتمع الدولي في السعي إلى إحلال السلام الدائم في أنغولا، وركز انتباه المجتمع الدولي أيضا على الارتباط بين الاستغلال غير القانوني لموارد أنغولا الطبيعية واستمرار الصراع فيها. ونعرب عن تقديرنا للعمل المبدع والفعال الذي اضطلع به السفير فاولر رئيس لجنة الجزاءات، ونعتقد أن التزامه بتنفيذ الجزاءات كان عاملا هاما في صدور هذا التقرير.

ولا تزال الجزاءات هي الأداة الرئيسية في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق السلام في أنغولا. وقد سلط تقرير فريق الخبراء الضوء بصورة ساطعة وقوية على نمط منتظم من الانتهاكات التي ترتكبها قيادة يونيتا بتواطئ من فعلة أجانب. وسواء كانت دوافع الجهات الفاعلة الأجنبية هي الجشع أو القناعة السياسية، فإن مساندتها للآلية العسكرية ليونيتا قد أطالت أمد معاناة الشعب الأنغولي. وبينما نعتقد أن الأثر الشامل للجزاءات كان مفيدا بالنسبة للسعي من أجل السلام، فإن هذا التقرير يبين بجلاء الحاجة إلى استمرار تعزيز هذه التدابير لا سيما في مجالات مبيعات الماس، ومشتريات الأسلحة، والسفر إلى الخارج. ونلاحظ أن الأثر التراكمي للمجموعات الثلاث من جزاءات الأمم المتحدة تتمثل في تآكل قدرة يونيتا تدريجيا على تجديد إمدادات قواتها واستغلال صلاتها الخارجية. بيد أن العناصر الرئيسية في هذا التقرير تتمثل في توصياته من أجل العمل مستقبلا. ونحن نتطلع إلى العمل مع المجلس وغيره لتحويل هذه الوثيقة الزاخرة بالمعلومات إلى خطة عمل منشطة.

وفي تقييمنا، أن فريق الخبراء واللجنة قد قاما بزيادة تكلفة حملة يونيتا العسكرية وزيادة صعوبتها ومن الصعب للغاية التكهن بالقدرة الحالية ليونيتا. إلا أن المعلومات الواردة تبين أن النشاط المتجدد الذي بثه السفير فاولر وفريق الخبراء في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) و ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٧٣ (١٩٩٨) قد أحدث أثرا إيجابيا.

وبالإضافة إلى المشاركة في السعي إلى السلم في أنغولا، قامت لجنة الجزاءات وفريق الخبراء بعمل رائد، في ظل ظروف حافلة بالتحديات بشأن المشكلة الصعبة المتمثلة في تطبيق نظام الجزاءات على الأطراف الفاعلة من غير الدول.

وقد تمسك مجلس الأمن منذ أمد طويل بالموقف القائل بأن السبب الرئيسي لاستمرار الصراع في أنغولا يرجع إلى عدم تقيد يونيتا بالتزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا. وما برحت الجزاءات الأداة التي تستخدم سعيا لتحقيق أهداف بروتوكول لوساكا، لكن أفضل خطة لتحقيق السلام تظل هي إشاعة الديمقراطية وتحقيق المصالحة الوطنية.

وما يطلبه المجتمع الدولي من يونيتا هو تسريح قواتها تماما، وبسط إدارة الدولة بكاملها على البلاد، ومشاركتها مشاركة تامة في الحياة السياسية الديمقراطية للبلد. وينبغي أن تظل جزاءات مجلس الأمن سارية حتى تتخذ جميع عناصر يونيتا خطوات كاملة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها لتنفيذ بروتوكول لوساكا بكامله.

وقد استهدفت الجزاءات المفروضة على يونيتا دائما قيادة المنظمة التي ظلت خارج عملية لوساكا كما استهدفت قدرتها العسكرية، ولم تستهدف القادة الذين شاركوا في المؤسسات التي أنشئت بموجب بروتوكول لوساكا، ولا الغالبية الساحقة من مؤيدي يونيتا، الذين يؤيدون السلام في اعتقادنا.

وما كشف عنه تقرير فريق الخبراء وتوصياتهم يتطلب النظر المتأني، وإننا نتطلع إلى إجراء مناقشة في المجلس بشأن الخطوات التالية. إلا أن التقرير، يرسم في الوقت الحالي، صورة - تؤكدها إلى حد كبير معلوماتنا الخاصة - عن استمرار الدعم الدولي للقيادة العسكرية ليونيتا. وعند هذه النقطة، فإننا نحث بقوة قيادات الأطراف المشار إليها في التقرير إلى إعادة النظر في سياساتها تجاه يونيتا وعلى الالتزام بالتقيد الكامل بجميع تدابير المجلس السارية.

السيد مارسيكو (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود في البداية أن أشكركم، يا سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة العلنية. وأنتم تدركون جيدا مدى الأهمية التي نعلقها على هذا النوع من الجلسات. وأود على الأخص أن أشكر السفير روبرت فاولر، رئيس لجنة الجزاءات التي تعنى بأنغولا على تقديمه لتقرير فريق الخبراء الوارد في الوثيقة S/2000/203، وأحمله شكري لجميع أعضاء الفريق.

وأود أيضا أن أرحب بحضور وزير خارجية أنغولا لهذه الجلسة، الأمر الذي أعتبره شديد الأهمية، كما أرحب بالوزير بيتر هيس من المملكة المتحدة الذي شرفنا مرة أخرى بوجوده، وشاركنا تجربته الشخصية الواسعة وخبرته المهنية من الأمور المتعلقة بأفريقيا.

لقد ظل المجتمع الدولي لأكثر من ٢٠ سنة يعمل جاهدا من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في أنغولا. ويمكن لبلدي أن يعتبر جهوده جزءا من هذه الجهود؛ فالواقع أنه منذ عام ١٩٨٩، وحتى الآن، قد بعث بأفراد إلى هناك، منذ بداية عمليات بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا.

ورغم استمرار جهود المجتمع الدولي وتتابعها، فإن النتائج لم تكن كافية لوضع حد للصراع أو تعزيز الامتثال لاتفاق السلام لعام ١٩٩١ أو بروتوكول لوساكا.

وفي هذا الصراع، كان لوجود وتوافر الموارد الطبيعية، والماس على الأخص، دور هام في إدامة الصراع بالتشجيع على الحرب، وتسهيل شراء الأسلحة، والوقود، بل وشراء المناصرين السياسيين. وقد اعترف مجلس الأمن بالقيمة الاستراتيجية للماس عندما أدرج في عام ١٩٩٨ الحظر على بيع الماس الذي يرجع منشأه إلى يونيتا في نظام الجزاءات.

ولا ينسب استمرار الصراع في أنغولا إلى مصدر واحد. إلا أن عرض التقرير والاهتمام الذي حظي به واجتماعنا كلنا هنا اليوم ينبغي أن يستغل لا في التشجيع على تعزيز التنفيذ الصارم للجزاءات فحسب وإنما أيضا لتصعيد الجهود السياسية لإنهاء الصراع في أنغولا.

وقد طرح التقرير، كما قرأناه، العديد من المسائل التي تتجاوز التعرف على الانتهاكات أو توجيه اللوم. وفي اعتقادي أننا بحاجة لأن نسائل أنفسنا عما نحن بحاجة لأن نفعله حتى نضمن عدم تكرار مثل هذا النوع من الحالات. وفي مجال عمليات حفظ السلام يكتسب مفهوم "الدروس المستفادة" معنى هادفا. وينبغي أن يكون هادفا أيضا في سياق الجزاءات.

وتذكرنا هذه الملاحظة مرة أخرى بالحاجة إلى النظر بجدية في استصواب إنشاء آليات أخرى للرصد الفعال لنظم الجزاءات. ونتساءل ما هي الرسالة التي يمكن أن يبعث بها نظام الجزاءات ما لم يقترن بالرقابة الفعالة.

وعلى مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية، استثمر المجتمع الدولي مبالغ طائلة في عملية السلام في أنغولا. لكن، كم من الموارد يا ترى قد خصص لرصد تلك الجزاءات رصدا فعالا؟ وما هي الآثار التي كانت ستترتب على عملية السلام الأنغولية لو أنه قد جرى رصد فعال لنظام الجزاءات.

وتقرير الخبراء هو جهد حقيقي يستهدف التوضيح الكامل لبعض المسائل ذات الصلة، مثل معرفة كيفية انتهاك الجزاءات، ومن الذي ينتهكها وما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لكي تصبح الجزاءات أداة أكثر فعالية في عملية السلام الأنغولية. ولتحقيق ذلك الهدف، قدم فريق الخبراء ٣٩ توصية لمجلس الأمن ومجموعة من الاستنتاجات. وسيتعين علينا في الأسابيع المقبلة دراسة هذه التوصيات والاستنتاجات بعناية والتصرف في ضوئها.

ولكن، تجدر ملاحظة بأن المعلومات الواردة في التقرير قد أحدثت آثارا هامة في هذه الأيام: فكثير من

الحكومات والمحافل قد بدأت في إجراء عدد من التحقيقات. ونحن نشجع هذه الجهود ونثق في أن التدابير الإصلاحية المناسبة سوف تتخذ بنفس القدر من التصميم.

ولا يفيدنا هذا التقرير فيما يتعلق بأنغولا فحسب. وإنما ينبغي أن يفيد أيضا في تذكيرنا بكل ما لا يزال يتعين علينا عمله فيما يتصل بلجان الجزاءات الأخرى. وفي هذا الصدد، يحوي التقرير عددا من العناصر نرى أنها قد تكون مجدية لفريق الخبراء المعني بالجزاءات الذي أنشأه مجلس الأمن برئاسة السفير فاولر، والذي سيقدم تقريرا للمجلس في غضون شهر.

وختاما، أود أن أشير إلى أنه في عام ١٩٩٤ نشرت المنظمة غير الحكومية "هيومان رايتس ووتش" تقريرا مطولا عن انتهاكات نظام الجزاءات الذي كان ساريا في ذلك الوقت في أنغولا. وتوقع التقرير بعض الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق الحالي. ونحن نأمل أن يكون المجتمع الدولي اليوم مستعدا أكثر للاستجابة لهذا النوع من المعلومات وأن نتمكن من اغتنام هذه الفرصة الجديدة. ومسار العمل الذي سنسلكه اليوم سيعتمد على ما يفعل كل واحد منا بلا استثناء. ونحن من جانبنا نأمل ألا يصدر تقرير آخر بعد أربع أو خمس سنوات ونحن في الحال نفسها.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أقول بأنني، شأني شأن زملائي، مسرور بوجود معالي السيد دي ميراندا، وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، في جلسة اليوم. ونشترك أيضا في الإعراب عن الشكر لفريق الخبراء ورئيسه، السفير مولاندر، على العمل الذي أنجزوه. ونعرب عن الامتنان أيضا لرئيس لجنة الجزاءات، السفير فاولر، على عرضه هذا التقرير على مجلس الأمن.

وكما يتضح من هذه المناقشة الأولية اليوم، فإن أعضاء مجلس الأمن متحدون في تقييمهم للحالة في أنغولا وأيضا في تقييمهم للدور الذي ينبغي لجزاءات المجلس أن تقوم به في تسوية الصراع. ومن الواضح أن تعزيز فعالية نظام الجزاءات يتيح إمكانات كبيرة لتصعيد الضغط على القادة العسكريين والسياسيين لاتحاد يونيتا المسؤولين عن انهيار عملية لوساكا.

وهناك صلة مباشرة بين انتهاكات نظام الجزاءات والتهديد المستمر الذي تمثله المنطقة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. وهذا هو الموقف الذي ننظر منه إلى التقرير الذي قدم لمجلس الأمن، والذي يتضمن معلومات وقائعية مفصلة عن حالات خرق الجزاءات وتوصيات محددة بشأن كيفية تصعيد رصد تطبيق الجزاءات.

وشأننا شأن الوفود الأخرى، نقوم بإجراء تحليل متأن للمعلومات الواردة في التقرير، وننظر أيضا في الكيفية التي يمكن بها اعتماد التوصيات بطريقة عملية. ومن الواضح أن النظر في المواضيع التي يحتويها التقرير سيجرى بمجرد فراغ مجلس الأمن من دراسة الوثيقة. ومن الواضح أيضا أنه لا بد من أن تقوم الدول بدراسة التقرير في عواصمها، ولكن حتى في هذه المرحلة بوسعنا أن نقول أن المعلومات الواردة في التقرير تؤكد فعلا ضرورة أن تواصل لجنة الجزاءات التي شكلها المجلس العمل بنشاط، وذلك بغية اتخاذ خطوات أخرى لتحقيق نجاح أكبر في تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إننا نعتقد بأنه ينبغي إيلاء اهتمام جدي بأكبر قدر ممكن لتوصيات الفريق بشأن تصعيد جهود لجنة الجزاءات في عدة ميادين تشمل، فيما تشمل، تعزيز فعالية نظام الجزاءات الحالي فيما يتعلق بجميع المجالات التي تنص عليها قرارات مجلس الأمن. وتشمل تلك المجالات الإمدادات غير المشروعة بالأسلحة، والمنتجات النفطية، وصادرات الماس، وإدارة أصول اتحاد يونيتا، وما إلى ذلك. ونحن على استعداد للعمل عن كثب وبنشاط في هذه المسألة مع رئيس لجنة الجزاءات ومع جميع شركائنا في مجلس الأمن. ونحن على ثقة من أننا جميعا سنواصل إحراز تقدم في هذا العمل والالتزام بأقصى قدر ممكن من الجدية.

السيد هامر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): نشهد اليوم حدثا استثنائيا حقا. فإن فريق خبراء مستقل، أنشأه هذا المجلس، قام بالتحقيق في انتهاكات الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا)، مما كشف الحجاب الذي كان لفترة طويلة جدا يغطي الهياكل والشبكات المعقدة التي سمحت لاتحاد يونيتا بالحفاظ على مواقعه الحصينة عبر

السنين. وهذا جهد لم يسبق له مثيل، وهو يمثل إنجازا في حد ذاته.

وشأننا شأن الآخرين، نشيد بفريق الخبراء ولجنة الجزاءات، برئاسة السفير روبرت فاولر، على عملهما. وسيبعث تقريرهما بإشارة قوية مفادها أن هذا المجلس جاد فيما يتعلق بالجزاءات التي يفرضها. ونتوقع أن يؤدي نشر التقرير، في حد ذاته، إلى إحداث الفرق بالنسبة لفعالية جزاءات الأمم المتحدة على اتحاد يونيتا.

ويخلص التقرير نفسه إلى أن آثاره قد أصبحت ملحوظة بالفعل وأنه يصعب الآن أكثر على اتحاد يونيتا أن يبيع الماس ويشتري الأسلحة بسبب تزايد المخاطر على المتورطين في ذلك لأنهم يعرفون أن صفقاتهم المريبة أصبحت مفضوحة أمام أعين المجتمع الدولي. ونحن نهنئ فريق الخبراء ورئيس لجنة الجزاءات على ذلك.

ويقر وفدي بأن آثار التقرير لا يمكن أن تدوم إلا إذا وجدت متابعة مطردة. ونحن كثيرا ما نادينا بضرورة زيادة فعالية رصد الجزاءات، وقد تقدمنا بمقترحات محددة بهذا المعنى. والاقتراح الوارد في التقرير بأن من الضروري أن يتبع الفريق بآلية ما للرصد، لتفادي العودة إلى الحالة السابقة، اقتراح هام ويستحق تأييدنا الكامل.

والتوصيات الواردة في التقرير تستحق دراسة متأنية من المجلس. ونحن قطعا سنعود إلى تدارس هذا الموضوع في الأسابيع والأشهر القليلة المقبلة، بتعليقات واقتراحات أكثر تحديدا وتفصيلا. أما في هذه المرحلة، فسأقتصر على بعض الملاحظات الاستهلالية بشأن بعض عناصر التقرير وتوصياته.

أولا، بالنسبة للماس: يمكن أن يقال نوعا ما إن وصول اتحاد يونيتا إلى الثروة المعدنية هو لب المشكلة. فلو عجز يونيتا عن دفع مصروفات جهده العسكري والدبلوماسي فلن يستطيع أبدا مواصلة حربه المجنونة. لذا من الضروري للغاية أن نستنبط طرقا وأساليب للتأكد من مصدر الماس الخام. وما لم تتوفر أدلة موثقة على مصدر الماس، سيستحيل التمييز بين التجارة الشرعية وغير الشرعية، وهذا قطعا يفيد البلدان التي تصدر بطريقة مشروعة مثل ناميبيا وبوتسوانا وجنوب أفريقيا.

وبشكل أعم، يتعين على المجلس أن يتصدى بشكل منظم لمشكلة طريقة تغذية الصراعات وإدامتها عن طريق وصول الأطراف - بشكل قانوني أو غير ذلك - إلى كميات هائلة من الموارد الاستراتيجية. وهذه مسألة تتعدى الماس وتتعدى أنغولا. والواقع أن ثلاثة من أكثر الصراعات دموية في أفريقيا - أي صراعات أنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية - تتغذى بالاستغلال غير المشروع للموارد.

ثانيا، بالنسبة للسلاح: ترحب هولندا بالتوصيات المحددة والعملية التي تقدم بها الفريق استجابة لحالات خرق حظر السلاح على يونيتا. ويتناول الفريق عددا من المسائل الهامة جدا التي تتصدر لأسباب وجيهة جدا جدول أعمال محافل أخرى أيضا. وتشمل تلك المسائل السمسرة في الأسلحة، وسجلات الأسلحة، وشهادات المستعمل النهائي. وخلاصات الفريق وتوصياته تستحق الدراسة والتعميم على نطاق واسع بغية تغذية المناقشات في المحافل الأخرى ذات الصلة.

وتبادل المعلومات والشفافية أساسيان إذا أردنا توخي الجدية في مكافحة حالات خرق الجزاءات. وفي هذا الصدد علينا أن نكثف حوارنا مع المصدرين ومع المصدرين المحتملين للأسلحة والعتاد العسكري. وبشكل أكثر تحديدا، يرى وفد بلادي أن المنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، يجب أن تضطلع بدور خاص، وإن كان غير قصري، فيما يتعلق بالحظر على الأسلحة والعتاد العسكري. وبالمثل، يمكن التفكير في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، حيث أن بعض أعضائها لهم صلة، بطريقة أو أخرى في هذا التقرير، بإمدادات الأسلحة غير المشروعة، لا سيما وأن لهذه الجماعة، فوق كل شيء، سجلا رائعا في التصدي لقضايا الأسلحة الصغيرة على الصعيد الإقليمي.

أخيرا أقول، كما قلت سابقا، إن أهم شيء الآن هو أن نكفل تحقيق أفضل متابعة ممكنة لممارسة الفريق، تفاديا للعودة إلى الوضع المألوف، وإلى ثقافة الإفلات من العقاب التي سادت إلى الآن. ونود أن نشارك مشاركة فعالة في أية جهود تبذل في المستقبل لاستحداث آليات الرصد المقترحة في التقرير. ويبدو لنا أيضا أن كثيرا من المقترحات والتوصيات الواردة في هذا التقرير تحتوي على دروس هامة لتحسين فعالية نظم الجزاءات الأخرى. وهذه قضية على المجلس أن يعود إليها ببعض الإلحاح.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يضم وفد بلادي صوته إلى المتكلمين السابقين في شكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة. كما نود أن نرحب بوزير خارجية أنغولا، وبوزير الدولة في المملكة المتحدة، الموجودين معنا اليوم.

ويود وفد بلادي أن يشكر السفير فاولر على عرضه الواضح والشامل لتقرير فريق الخبراء المعني بانتهاكات جزاءات المجلس ضد أنغولا. ونود كذلك أن نشيد به لقيادته لجنة الجزاءات، حيث أن الفضل في إنشاء المجلس لفريق الخبراء يرجع إلى حد كبير إلى مبادرته، والتزامه، واستعداده لتوخي الابتكار. ونود أيضا أن نشكر أعضاء المجلس على اجتهادهم، وشجاعتهم، وحسن توقيتهم في الاضطلاع بولايتهم.

يذكرنا التقرير بأن هدف الجزاءات ليس معاقبة اتحاد يونيتا، بل تعزيز التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الطويل في أنغولا عن طريق مطالبة اتحاد يونيتا بأن يضطلع بالواجبـــات التي التزم بها في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤، وعن طريق الحد من قدرة اتحاد يونيتا على السعي إلى تحقيق أهدافه بالوسائل العسكرية. ولهذا السبب كانت الجزاءات موجهة بعناية، فيما يتعلق بإمدادات الأسلحة والوقود، وحسابات يونيتا في المصارف، وانتقال المسؤولين في يونيتا في الخارج، وعمليات مكاتب يونيتا في الخارج. كل ذلك عالجه الفريق في تحقيقاته وتوصياته بشأن انتهاك الجزاءات.

ولاحظنا من التقرير أن وجود الفريق وحضوره كان له أثر هام في حفز الحكومات وغيرها من الأطراف على الاهتمام بما يمكن أن يفعله كل منها لتحسين تنفيذ الجزاءات وإنفاذها، والتقليل من الانتهاكات الموجودة. ولهذا، نشاطر الفريق رأيه في أنه يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يستمرا في المشاركة في هذه الجهود. وينبغي لنا أن نبعـــث بإشارة قوية فحواها أنه لا يمكن السكوت على انتهاكات جزاءات المجلس، وأنه ستجري معاقبة أنشطة مرتكبي هذه الانتهاكات.

ويدرك وفد بلادي أن تقرير فريق الخبراء وتوصياته ستتطلب دراسة مستفيضة من جانب لجنة الجزاءات والمجلس نفسه. ومن المهم كذلك أن يتعاون من ذكرهم التقرير مع المجلس بتزويده بالمعلومات اللازمة. ولهذا، يود وفد بلادي في الوقت الحاضر أن يدلي ببعض التعليقات الأولية، حيث أن هذا التقرير لا تقتصر آثاره على أنغولا فحسب، بل تمتد إلى المجتمع الدولي برمته، وإلى نظم الجزاءات التي يفرضها المجلس.

أولا، لا يدع التقرير مجالا للشك في أن هناك انتهاكات جسيمة لنظم الجزاءات من جانب الأفراد والشركات والمسؤولين الحكوميين. وأولئك الذين ينتهكون نظام الجزاءات المفروضة على أنغولا يتشاطرون مسؤولية المعاناة الإنسانية الناتجة عن الصراع، كما أنهم يستحقون اللوم، مع اتحاد يونيتا على قدم المساواة، عن كثير من الحوادث المفجعة، بما فيها إسقاط طائرة الأمم المتحدة.

ثانيا، إن الحكومات والبلدان التي يشارك رعاياها في انتهاك الجزاءات عليها واجب التحقيق واتخاذ الإجراءات الواجبة ضد المسؤولين عن ذلك. ويجب أن تجري هذه التحقيقات والإجراءات على نحو يتسم بالشفافية والمصداقية.

ثالثا، من الواضح أن اتحاد يونيتا أساء استعمال الفترة التالية للتوقيع على بروتوكول لوساكا لكي يكدس الأسلحة ويعد نفسه لاستئناف الحرب. ومن الواضح أيضا أنه تلقى المعونة والتشجيع في هذا الشأن من جانب طائفة واسعة من الأفراد في بلدان كثيرة.

رابعا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع حدا للتدفق غير المشروع للأسلحة إلى حالات الصراع. ويجب عليه أيضا أن ينظم بصورة أفضل تصدير الأسلحة بصورة قانونية، وبخاصة فيما يتعلق بالمستعملين النهائيين لها.

خامسا، يجب وضع حد لنهب الموارد المعدنية في أفريقيا بغرض شراء الأسلحة التي تعمل على تفاقم هذه الصراعات. وفي حالة أنغولا، فإنه لولا تجار الماس، لما تمكن اتحاد يونيتا من بيع الماس لتمويل مشتريات من الأسلحة.

ومن الواضح أيضا أنه تم إثبات الصلة بين الصراع في أنغولا والصراعات الناشبة في منطقة البحيرات الكبرى.

واستمرار الصراع في أنغولا لا يزال يبدد الموارد الشحيحة التي يجب أن تستعمل للتنمية الاقتصادية

والاجتماعية في أنغولا. لذلك، يطالب وفد بلادي اتحاد يونيتا بتجنيب شعب أنغولا البريء من تحمل المشاق المتزايدة، عن طريق إنهاء القتال والوفاء بالتزاماته بمقتضى بروتوكول لوساكا. وشعب أنغولا، الذي أنهكته الحرب، يستحق أن يعيش بدون العنف والخوف اللذين عانى منهما طيلة الـ ٢٥ سنة الماضية.

والتقرير المقدم للمجلس اليوم يمثل معلما هاما. والإجراءات المتخذة من جانب المجلس ستتيح فرصة لنا لكي ندلل بجلاء على عزمنا على تنفيذ قراراتنا التي تستهدف تعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيدة أشيبالا - موسفي (ناميبيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أولا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكركم، سيدي، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة الهامة لمناقشة تقرير فريق الخبراء المعني بانتهاكات الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يونيتا، وهي قضية ذات أهمية حاسمة بالنسبة لبلادي ولمنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بأسرها.

وحضور السيد جواو برناردو دي ميراندا، وزير خارجية أنغولا، هنا اليوم يشهد على الأهمية التي تعلقها أنغولا، وبحق، على هذه المسألة. ونثني أيضا على المشاركة الشخصية للوزير هاين اليوم، ونعرب عن امتناننا العميق لإسهامه.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أثني على السفير فاولر، رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على يونيتا، لجهوده الجادة والدؤوبة لتعزيز فعالية جزاءات مجلس الأمن ضد يونيتا، والتزامات الدول الأعضاء بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ضد يونيتا. والسفير فاولر لم يثبت خصاله القيادية ومهاراته الدبلوماسية فحسب، بل سعى أيضا، من خلال تصميمه، إلى تعزيز واستعادة مصداقية مجلس الأمن في حفظ الأمن الإنساني والتوصل إلى الحل السلمي لهذا الصراع. إن وفد بلادي ينوه بكل تقدير بالتقدم المحرز في أعمال اللجنة منذ أن تولى السفير فاولر رئاستها. ويتعهد وفد بلادي بتقديم دعمه الكامل لجهوده الدؤوبة في المساعدة على تحقيق السلام في أنغولا.

إننا نعرب عن تأييد قوي للعمل الذي اضطلع به رئيس فريق الخبراء، السفير مولاندر وفريقه ونشكرهم على إخراجهم لهذا التقرير الزاخر بالمعلومات في إطار الفترة الزمنية المحددة.

منذ ثمانية أعوام - وبالضبط في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ - اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، وهو أول قرار يفرض جزاءات على اتحاد يونيتا في مجال السلاح والمعدات العسكرية. وبعد ذلك صدرت قرارات مماثلة في مجالات المنتجات النفطية والماس والتمويل. ونتج ذلك القرار الذي اتخذه المجلس عن عجرفة اتحاد يونيتا وعدم امتثاله لقرارات المجلس. وفي تصميم المجلس على حسم الصراع الجاري في أنغولا بإجبار يونيتا على الامتثال لقراراته، أكد مرات أخرى في مناسبات عديدة استعداده لاستعراض التدابير المتخذة والنظر في فرض تدابير إضافية على يونيتا.

وعلى نقيض توقعات المجتمع الدولي، أصبح اتحاد يونيتا أكثر قوة بمرور الأيام، بمساعدة بعض الدول والمنظمات الدولية والأفراد، في صراعه ضد شعب وحكومة أنغولا.

إنني أحاول أن ألخص ذلك لأقدم مثالا على الجهود العديدة التي استخدمها المجلس في محاولته لتسوية هذا الصراع، وما هو أكثر أهمية لضمان أن يأخذ المجلس بجدية التقرير الذي قدمه فريق الخبراء والتوصيات الواردة في هذا التقرير، فهي توصيات إذا تم تنفيذها يمكن أن تفضي إلى إحلال السلام الدائم في أنغولا.

لقد أنشأ القرار ١٢٣٧ (١٩٩٩)، في جملة أمور، الفرق لإخطار المجلس بكيفية انتهاك الجزاءات المفروضة على يونيتا، ومن الذي ينتهكها، وما الذي يمكن القيام به لجعل هذه الجزاءات أكثر فاعلية. وكما يشير التقرير بوضوح، فإن هدف فريق الخبراء كان يتمثل في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الذي استمر طويلا في أنغولا، بمطالبة اتحاد يونيتا بالامتثال للالتزامات التي تعهد بها عندما وقع على اتفاق بيسيس للسلام في عام ١٩٩١ وبروتوكول لوساكا في عام ١٩٩٤. وتنفيذ القرار ١٢٣٧ (١٩٩٩) من شأنه أن يحقق ذلك تماما. فإنه سيحرم اتحاد يونيتا من القدرة على الاحتفاظ بالسلام والتنمية رهينة في أنغولا، بل وفي الجنوب الأفريقي.

ولا تزال الحالة في أنغولا مستمرة في التدهور. فاتحاد يونيتا مستمر في ارتكاب الفظائع وأعمال القتل العشوائي للسكان المدنيين الأبرياء وزرع الألغام البرية. ويشير هذا التقرير بوضوح إلى ولاية فريق الخبراء، وهي النهوض بتسوية سلمية للصراع المستمر في أنغولا. ويجب على اتحاد يونيتا أن يمتثل للالتزامات التي تعهد بها عندما وقع على بروتوكول لوساكا لعام ١٩٩٤. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر بأن منظمة الوحدة الأفريقية نفسها قد اتخذت مختلف القرارات المتعلقة بالحالة في أنغولا، وينبغي لتلك القرارات أن تؤخذ في الاعتبار. وعلاوة على ذلك، أعلنت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن سافيمبي مجرم حرب، وهذا القرار أيدته منظمة الوحدة الأفريقية.

ونحن نتفق مع الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير بأن اتحاد يونيتا لم يكن ليستمر في طموحاته العسكرية والسياسية إن لم يحصل على دعم من بعض الدول وبعض الأفراد الذين قدموا لحركة المتمردين المأوى الآمن ووفروا لها مرور الأسلحة والمساعدة في الحصول على شهادات تحديد الجهة النهائية لهذه الأسلحة. وإنه من الواضح أيضا أن بعض الدول الموردة للأسلحة والتي ليس لديها أي اهتمام بالجهة التي تنتهي إليها الأسلحة قد أسهمت بصورة كبيرة في رفع معنويات المتمردين في أفريقيا في محاربتهم للحكومات الشرعية. ولذلك فإن السلام في أنغولا يقع في أيدي أولئك الأفراد وتلك الحكومات التي تقوم عمدا بمساعدة آلة حرب يونيتا.

ونلاحظ المعلومات المقدمة في التقرير بشأن الربط بين أنشطة يونيتا العسكرية في أنغولا والصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإننا نتفق مع معايير الإثبات التي استخدمها الفريق. ولكن من المرجح للغاية أن بعض الروابط الهامة قد أغفلت. ولذلك فإننا نرى على نحو راسخ أن استمرار التحقيقات بشأن الأفراد المزعوم ارتباطهم بيونيتا سيساعد أثناء عملية المراقبة التي يقرها وفد بلدي والتي سأعود إليها في وقت لاحق.

وفيما يتعلق بانتهاك الجزاءات المفروضة على المعدات العسكرية والأسلحة، قد أدى الصراع الدائر في أنغولا إلى إحداث معاناة هائلة ولا موجب لها لشعب أنغولا، فنتج عن ذلك فقدانه ملايين الأرواح وتدمير ممتلكاته. وما زالت الأمم المتحدة تنفق ملايين الدولارات للمساعدة على تسوية الصراع الدائر في أنغولا. ومن المحزن أن الملايين من شعب أنغولا لم تعرف غير الحرب. وهذه الحرب كان يمكن أن تنتهي وتُحذف من جدول أعمال المجلس لولا الدعم الذي يتلقاه اتحاد يونيتا من داخل وخارج أفريقيا. ولذلك فمن الضروري أن يقوم المجلس بتطبيق الجزاءات على أولئك الزعماء وتلك الحكومات التي قدمت المساعدة إلى الآلة الحربية والسياسية ليونيتا انتهاكا لقرارات مجلس الأمن. وهذا الإجراء الجرئ الذي لا سابق له سيعزز سلطة المجلس ويُظهر جديته في صيانة الأمن والسلم الدوليين.

إننا نقدر عمل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في الكشف عن عمليات تهريب الأسلحة ليونيتا. وقد اضطلعت ناميبيا فعلا بإجراء تحقيقات في وجود بعض هذه العمليات والأنشطة المتعلقة بها، ولم تكتمل التحقيقات بعد. والاستنتاجات المتعلقة بالمعدات العسكرية والأسلحة تثبت أن قدرات اتحاد يونيتا على دفع ثمن ما يرغب فيه قد أدت إلى استمرار الحرب في أنغولا، مما نجمت عنه زيادة معاناة وألم شعب أنغولا والإقليم بأسره.

وتشير الفقرة ٦٨ من التقرير إلى مسألة تهريب النفط بكميات صغيرة عبر الحدود بين ناميبيا وأنغولا. وستنظر حكومة ناميبيا في هذه المسألة وستقدر أي مساعدة تقدم لكبح هذا التعامل غير المشروع. وسنستمر في الإسهام في عمل اللجنة في هذا الصدد.

ونشيد بالاستنتاجات المتعلقة بالنفط والمنتجات النفطية. وكنا نعتقد أن الاستنتاجات ستشمل كل الدول التي يشارك مواطنوها في هذه الأنشطة كما هو محدد في التقرير.

ويساورنا قلق بالغ من التراخي في الضوابط التي تحكم السوق العالمية للماس غير المصقول. فالاتجار غير المشروع في الماس هو المصدر الرئيسي لحركات التمرد في أفريقيا ولا سيما في أنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد أحطنا علما بصورة جدية بالفقرة ٨٤ من التقرير، ونود أن نؤكد أن ناميبيا لم تكن من القنوات الرسمية لمعاملات الماس غير المشروعة التي يقوم بها

اتحاد يونيتا. وقد أجرينا تحقيقات بلغت حتى سوق الماس في لندن، واكتشفنا أن هذا الماس قد جاء من مناجم في ناميبيا. وتمكنا من ذلك لأن ماس ناميبيا لديه ترميز خاص عالق به، ولذلك من السهل مراقبة تهريبه.

ويتعين على القطاع الخاص أن يضطلع بدور هام هنا. وأننا نرحب بالتدابير التي اتخذتها شركة دي بيرس لوقف شراء جميع أنواع الماس من اتحاد يونيتا. ومما لا شك فيه أن ذلك أثر على السيولة النقدية لدى يونيتا. كما نشيد إشادة كبيرة بالحكومة الأنغولية على تدابير الإصلاح التي اتخذتها لإعادة هيكلة صناعة التعدين والماس. واننا نؤيد توصيات الفريق الست المتصلة بالماس.

وفيما يتعلق بأموال اتحاد يونيتا، فإن من الأهمية بمكان تحديد البلدان التي تؤوي ممثلي يونيتا ممن يسيطرون على الموارد المالية. ويتعين على فريق الخبراء في الواقع أن يوفر للجنة معلومات تتعلق بخصوصيات المصارف والحسابات المصرفية وبطاقات الائتمان التي تستخدم في تسهيل تحويلات اتحاد يونيتا. ونحن نوافق على التوصيات المتصلة بالأموال والأصول. ونرى أن التوصية ٢٠ ستكون بمثابة حافز لكشف الانتهاكات المالية.

ويحدونا الأمل أن يعاد النظر في قوانين السرية المصرفية لكي تتمكن الدول من الكشف عن مبالغ الأموال غير المروعة لمنتهكي الجزاءات الذين يتم تحديدهم بهدف تجميد هذه الأموال والإفراج عنها في نهاية المطاف للسلطات المعنية، من أجل فائدة الشعب المعني، وفي هذه الحالة الشعب الأنغولي.

وفيما يتعلق بتمثيل اتحاد يونيتا والسفر إلى الخارج، أجرت حكومة ناميبيا تحقيقات واكتشفت أنه لا يوجد أي شخص يقيم في ناميبيا من الأشخاص الذين سماهم الفريق. إلا أننا نأسف لأننا لم نبلغ الفريق بنتائج التحقيقات في الوقت المناسب، كما أشار التقرير. وإننا نواصل الاضطلاع بالمزيد من التحقيقات، وسنبلغ اللجنة بأية معلومات نتوصل إليها.

ونؤيد التوصيات المتعلقة بتمثيل اتحاد يونيتا وبالسفر إلى الخارج. ولا يساورنا أدنى شك في أن شرطة الإنتربول، إذا طلب منها ذلك، يمكن أن تنسق في الواقع استجابة دولية لمذكرات إلقاء القبض على منتهكي الجزاءات.

ونشير إلى المعلومات المقدمة عن دور النقل في مخالفة الجزاءات ونقترح أن تنظر اللجنة في هذه المقترحات على نحو أكبر. ونرحب بالتوصيات المتعلقة بالمسائل ذات الصلة، لا سيما تلك التي تدعو الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى إدخال نظام رادار متنقل بمساعدة المجتمع الدولي.

لقد كان بين ركاب الطائرتين التابعتين للأمم المتحدة اللتين اسقطتا مواطنون ناميبيون. ومن أجل جميع أولئك الذين قضوا نحبهم على متن الطائرتين وجميع العاملين الآخرين في صفوف الأمم المتحدة الذين أزهقت أرواحهم ايدي أعداء السلام، فإننا نؤيد التوصية ذات الصلة في إطار هذا الجزء.

وفيما يتعلق بالتوصية ٣٥، المتعلقة بالنظر في توفير اللوازم الطبية لاتحاد يونيتا، فإنه ينبغي إيلاء المزيد من التفكير لهذا المقترح لتفادي خلق أي ثغرات تستغل لانتهاك الجزاءات.

ونوافق أيضا على أنه ينبغي تقديم نسخة من التقرير إلى الأمينين العامين لمنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. كذلك نوافق على أنه ينبغي إنشاء آلية للمراقبة.

لقد قدم لنا الفريق تقريره. وقام رئيس اللجنة بعرض التقرير. فلنباشر العمل على التوصيات الواردة فيه. وتتطلع ناميبيا إلى مناقشة مشروع القرار المتعلق بهذه التوصيات في أقرب وقت ممكن.

أخيرا، نقول إن السلام أرخص من الحرب. فلنعمل من أجل إحلال سلام دائم في أنغولا.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): يُعرب الوفد الصيني عن امتنانه للسيد ميراندا، وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، على حضوره هذه المناقشة العلنية. كذلك نشكر السفير فاولر على تقديمه لنا تقرير فريق الخبراء بصفته رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على أنغولا.

ونعرب عن عميق قلقنا إزاء عدم تحقيق تقدم لمدة طويلة في عملية السلام في أنغولا. لقد رفض اتحاد يونيتا، وبخاصة السيد سافمبي، تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها في بروتوكول لوساكا وكذلك القرارات ذات الصلة التي اعتمدها مجلس الأمن، وبالتالي ينبغي أن يعتبر الاتحاد الطرف الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحالة الراهنة في أنغولا. لقد دأب اتحاد يونيتا على ممارسة الاستفزازات وقام بالهجوم على المدنيين الأبرياء - بل إنه قام بمهاجمة موظفي الأمم المتحدة والطائرات التابعة لها، ولذا فإنه يستحق إدانة المجتمع الدولي والجزاءات التي يفرضها.

ينظر الوفد الصيني بعين التقدير إلى الجهود التي بذلها السفير فاولر، بوصفه رئيسا للجنة الجزاءات، وزملاؤه لتحسين وتعزيز نظام الأمم المتحدة للجزاءات المفروضة على يونيتا. ولاحظنا في الآونة الأخيرة أن المجتمع الدولي ما برح يحقق توافقا في الآراء يتزايد باستمرار بالنسبة للجزاءات المفروضة على يونيتا. ويجري الآن الاضطلاع بشتى الإجراءات المنسقة.

بيد أن الجزاءات المفروضة على يونيتا ليست فعالة. ولا يزال السيد سافمبي واتحاد يونيتا يستخدمان جميع الوسائل والقنوات المتاحة لمخالفة الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن. ومن الأمثلة المحددة على ذلك، الماس المستخرج من المناطق الخاضعة لسيطرة اتحاد يونيتا حيث يستخدمه في الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وينبغي توضيح أنه لا يجوز لأي بلد أو شركة أو أي فرد أن يتواطأ مع السيد سافمبي أو مع اتحاد يونيتا في محاولة لخرق الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن.

ومادامت انتهاكات نظام الجزاءات مستمرة، فإن السلام لن يحل في ربوع أنغولا وستستمر معاناة شعب أنغولا. واننا نناشد جميع البلدان بقوة أن تتقيد تقيدا صادقا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، بوقف إمدادات الأسلحة أو أي شكل آخر من أشكال الدعم لاتحاد يونيتا ومن خلال اتخاذ تدابير أخرى فعالة لمنع مواطنيها من ارتكاب هذه المخالفات. ويؤيد الوفد الصيني العمل الذي انجزه فريق الخبراء حسب الولاية التي كلفه بها مجلس الأمن.

والتقرير الذي قدمه لنا اليوم فريق الخبراء تقرير حافل بالمعلومات. وأود أن أؤكد من جديد على أن الإشارة التي ارسلها إلينا التقرير واضحة جدا، وهي أنه ينبغي اتخاذ تدابير لتعزيز نظام الجزاءات. ويتعين على مجلس الأمن أن يقدم دعما إيجابيا في هذا الصدد، وكما أن التقرير والتوصيات الواردة فيه تشمل مجالات عديدة، مثل المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية، فإنها تنطوي أيضا على العديد من المسائل المعقدة، ويتعين علينا أن ندرس التقرير بعناية شديدة. واننا نؤيد قيام لجنة الجزاءات بإجراء دراسة معمقة للتقرير وللتوصيات الواردة فيه وذلك لكي تساعد مجلس الأمن على اتخاذ تدابير عملية وحسنة التوقيت.

وعلى غرار بلدان أخرى؛ نعتقد أن تعزيز الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) ليس في حد ذاته هدفا لنا. وإنما هو بالأحرى أداة لتهيئة الظروف الضرورية من أجل تحقيق حل سياسي لمسألة أنغولا. ويحدونا الأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي من العمل معا، ومن تنسيق مختلف الإجراءات التي يتخذها وتعزيز جزاءاته المفروضة على اتحاد يونيتا كي يجبره على إلقاء سلاحه في وقت مبكر، ووقف جميع الأعمال العدائية التي يرتكبها، والسير على الطريق المفضي إلى تحقيق الوحدة الوطنية باكرا.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): **أود أولا** أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية بشأن التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٢٣٧ (١٩٩٩) المؤرخ ٧ أيار/ مايو ١٩٩٩.

وأود أيضا أن أرحب في هذه الجلسة بوزير العلاقات الخارجية في أنغولا وبوزير الدولة في المملكة المتحدة، بيتر هاين، الموجودين معنا.

وأود كذلك أن أشكر بطبيعة الحال السفير فاولر، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) على بيانه التمهيدي المفصل جدا، فضلا عن أعضاء فريق الخبراء الذي ننظر في تقريره النهائي اليوم.

وفي سياق النظر الأولي في المسألة المعروضة على المجلس اليوم، أود أن أدلي بالملاحظات الأولية التالية.

أولا، تأسف مالي لاستمرار الصراع في أنغولا الذي دام قرابة ٢٥ عاما، والمسؤولية الرئيسية عنه تقع على عاتق اتحاد يونيتا. فالشعب الأنغولي يعاني كثيرا من الحرب. ولقد حان الوقت إذن ليضع المجتمع الدولي حدا لها. ومن وجهة النظر هذه، فإن التقرير الذي ننظر فيه اليوم يقترح اتخاذ تدابير مشددة ترمي إلى قطع مصادر الدخل غير القانوني الذي يحصل عليه اتحاد يونيتا من بيعه الألماس، والتقليل من إمكانية حصوله على إمدادات نفطية، والحد من شرائه للأسلحة والذخائر. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها السفير فاولر من أجل تيسير تحقيق تسوية سياسية للأزمة الأنغولية عن طريق تقييد إمكانات اتحاد يونيتا من متابعة خيارها العسكري.

وثانيا، يبين التقرير المعروض علينا أنه على الرغم من الجزاءات المفروضة، فإن اتحاد يونيتا يتمكن من تفادي الآثار المترتبة عليها عن طريق وجود شبكة معقدة تمكنه من تجاوز الجزاءات وتجعل تحت تصرفه آلة حربية رائعة. وثمة أطراف مختلفة، بما فيها حكومات قد ورد ذكرها فيه. وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن تأييد وفد بلادي للاقتراح الذي تقدمت به فرنسا فيما يتعلق بمتابعة توصيات الخبراء.

وثالثا، ينص التقرير قيد النظر على أنه بالرغم من الانتهاكات، فإن الجزاءات بدأت تؤتي ثمارها. والواضح أن الصعوبات الخطيرة التي سيواجهها اتحاد يونيتا فيما يتعلق بإمدادات النفط هي نتيجة الآثار المفيدة المترتبة على الجزاءات.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أنه تضامنا مع كفاح الشعب الأنغولي، فإن مالي عاقدة العزم على السعي إلى زيادة تعزيز الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا. ولهذا السبب، يحث وفد بلادي جميع أعضاء الأمم المتحدة على تفحص الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير. ونحن نرى ايضا أن من الأهمية بمكان للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه ويوفر المساعدة الضرورية لجيران أنغولا كي يدعم الجهود التي يبذلونها من أجل كفالة رصد الجزاءات على نحو أفضل.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أن انضم إلى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن مرحبا بيننا بوزير العلاقات الخارجية في أنغولا، السيد دي ميراندا، وأيضا بوزير الدولة للشؤون الخارجية والكمنولث في المملكة المتحدة.

وأود كذلك أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة المجلس هذه بشأن الحالة في أنغولا.

وأود أيضا أن أشكر السفير روبرت فاولر، رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على أنغولا، على عرضه تقرير فريق الخبراء الموكول إليه مهمة التدقيق في انتهاك الجزاءات التي يفرضها المجلس على اتحاد يونيتا.

ويرحب وفد تونس بنشر التقرير المقدم إلينا عملا بالقرار ١٢٣٧ (١٩٩٩). فهذه الوثيقة - وهي ثمرة ستة أشهر من التحقيقات والاستجوابات والدراسات التي أجراها فريق الخبراء برئاسة السفير أنديرز مولاندر بهدف إبقاء المجلس مطلعا على انتهاك الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا - تبين، إذا اقتضى الأمر ذلك، عزم المجلس على كفالة احترام الجزاءات التي يفرضها بموجب الميثاق.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن تونس أيدت فرض الجزاءات على اتحاد يونيتا، اعتقادا منها بأن هذه الأداة يمكنها أن تساعدنا على إيجاد تسوية للصراع عن طريق منع اتحاد يونيتا من إيجاد الوسائل لاستمرار تحقيق أهدافه المزعزعة للاستقرار والمتصفة بالعنف، وعن طريق حمله على الامتثال تماما وعلى نحو واضح قدر الإمكان للالتزامات التي وافق عليها عندما وقع على اتفاق لوساكا. وفي هذا الصدد، نرحب بالاستنتاج الذي خلص إليه فريق الخبراء ومفاده أنه حصل تراجع كبير في قدرة اتحاد يونيتا على المناورة نتيجة تضافر جهود المجتمع الدولي من أجل كفالة احترام نظام الجزاءات ومن ثم وقف انتهاكها.

ويتضمن التقرير عدة توصيات تتعلق بالتدابير التي يتعين اتخاذها - ولا سيما بشأن تنفيذ آليات أشد صرامة ترمي إلى انهاء عمليات نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة إلى اتحاد يونيتا، وبشأن بيع وتزويد النفط الذي يغذي آلته الحربية. وثمة توصيات هامة أخرى ايضا تتعلق بالمراقبة الفعالة لتهريب الألماس وهو المصدر الرئيسي لتمويل جهود اتحاد يونيتا الحربية، فضلا عن توصيات تتعلق بتمثيل اتحاد يونيتا وسفر ممثليه إلى الخارج. والتوصيات التي يقترحها فريق الخبراء على

المجلس ترمي إلى جعل نظام الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا أكثر فعالية. ولا شك أنها تمثل رسالة قوية وقاطعة عن عزم مجلس الأمن على كفالة احترام رغبة المجتمع الدولي في فرض إحلال السلام في أنغولا.

ومع ذلك، وإذ نقدر تقديرا كبيرا العمل الذي أنجزه فريق الخبراء في صياغة هذا التقرير، نود أن نسترعي انتباه المجلس إلى الحساسية إزاء بعض المعلومات والاستنتاجات والتوصيات التي يتضمنها. والتي نرى أنه يجب أن يتناولها بعناية فائقة لأنها تعنى، في جملة أمور، بتسمية رؤساء دول. وكنا نفضل أن يتجنب التقرير إعطاء معلومات يرد فيها ذكر بعض الأطراف، أقله في هذه المرحلة، حتى نتأكد أولا من صحتها. وفي غياب أدلة قاطعة تعزز تلك الاتهامات، وإلى أن تسنح الفرصة للأطراف المعنية كي تقدم المعلومات التي قد توفر توضيحات إضافية لصالح الموضوعية التي يتصف بها التحقيق، نعتقد أنه من الأفضل المضي في عملنا بصورة تدريجية استرعاء انتباه الدول والأطراف المعنية أولا قبل تقديم الاقتراحات أو اعتماد الخطوات المناسبة. وأعتقد أن هذا النهج من شأنه أن يعطي المصداقية الضرورية للتحقيقات التي تجريها لجنة الجزاءات وأن تعمل تلك المصداقية بالتأكيد على تعزيز قدرتها على العمل.

ويعرب الوفد التونسي عن أمله في أن يؤدي نشر بعض العناصر الواردة في التقرير إلى زيادة الوعي من جانب المجتمع الدولي بأهمية التطبيق الصارم لنظام الجزاءات والحاجة إلى المثابرة في بذل الجهود الرامية إلى إغلاق الطريق أمام إمدادات يونيتا لإجبارها على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق لوساكا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نظرا لتأخر الوقت، فإنني أعلن كممثل لبلدي، أنني أتخلى عن هذه الفرصة المتاحة لي للإدلاء ببياني الوطني. وسوف أرجئ ذلك إلى مرحلة لاحقة. إلا أنني لن أفوت هذه الفرصة لكي أشكر أولا السفير فاولر على عرض التقرير وعلى التصميم الذي تابع به الموضوع والذي أدى بنا إلى هذه الجلسة، كما أشكر فريق الخبراء على ما اتسم به عملهم من تعمق. ونحن نتطلع إلى دراسة توصياتهم على نحو أكثر استفاضة عند عودتنا إلى لجنة الجزاءات.

والملاحظة الثانية التي أود أن أذكرها هنا هي أن بنغلاديش تعتقد أنه بالإضافة إلى ما تنطوي عليه التوصيات من قيمة أصيلة، فإنها هامة للغاية أيضا وقيمة ولها آثار هامة على المسائل العامة المتصلة بالعقوبات، وهي المطروحة على المجلس حاليا، وسينظر فريق الخبراء الذي أنشأناه في الآونة الأخيرة في المواضيع العامة أيضا. وأظن أن التوصيات سيكون لها مقصد هام تحققه عندما يتولى فريق الخبراء مسؤوليته.

واستأنف الآن مهمتي بوصفي رئيسا للمجلس.

وأحيط المجلس علما بأنني قد تلقيت رسالة من ممثل أوغندا، يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، اقترح بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ليس هناك اعتراض. تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد سيماكولا كيوانوكا (أوغندا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن يسعدني بالغ السعادة أن أعطي الكلمة للسيد جاواو بيرناردو دي ميراندا وزير خارجية أنغولا.

السيد دي ميراندا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية، والترجمة الشفوية عن النص الذي أعده الوفد بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم يا سيدي الرئيس بالنيابة عن حكومتي وبالأصالة عن نفسي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أهنئ الرئيس السابق على الطريقة الديناميكية والحكيمة التي أدار بها إجراءات هذا الجهاز خلال فترة رئاسته.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرص لكي أرحب ترحيبا خاصا بوجود سعادة السيد بيتر هين وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة بيننا، وأن أثني عليه لالتزام حكومته وعلى جهود

المجتمع الدولي التي ترمي إلى التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بأنغولا.

ومرة أخرى تتاح لهذا المجلس الفرصة لتناول قضية أنغولا، وهي واحدة من أطول الصراعات في تاريخ أفريقيا، والتي تقترب أخيرا من نهايتها لحسن الحظ. ولا يرمي هذا الاجتماع إلى إيجاد أي تسوية سلمية جديدة، لأن هذه التسويات موجودة بالفعل وما زالت صالحة. اننا هنا اليوم لكي نقيم مدى التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بقرارات الأمم المتحدة، وبقرارات مجلس الأمن على الأخص، وللسعي إلى إيجاد الوسائل الكفيلة بجعل تلك القرارات أكثر فعالية.

إن تقرير فريق الخبراء المنشأ وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٣٧ (١٩٩٩)، والذي استمعنا توا إلى عرض له، لهو دليل واضح على ما ذكرته حكومتي مرارا وتكرارا في هذا المجلس وهو: إن إعادة تسليح الجناح العسكري ليونيتا وإصرار السيد سافمبي على خيار الحرب لم يكن ممكنا إلا بسبب تغاضي بعض الحكومات، والشخصيات السياسية في أنحاء العالم ورجال الأعمال في انتهاك للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن.

وبالتوازن مع المحاولات المبذولة لتدمير النسيج الاجتماعي والبنية الأساسية لأنغولا، شهدنا محاولات تبذل من جانب بعض الدوائر السياسية في مختلف عواصم العالم تستهدف تخفيف الضغوط الدولية وتنظيف صورة السيد سافمبي، بالرغم من إدانة مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره للسيد سافمبي بوصفه المسؤول الأساسي عن استمرار الحرب في أنغولا. ومثل هذه الأعمال، بالإضافة إلى كونها تشكل انتهاكا خطيرا لنص وروح القرارات المتعلقة بالجزاءات، فإنها بمثابة تشجيع صريح على ممارسة الإرهاب في أنغولا. ونلاحظ مع القلق والتخوف أن تلك الدول التي تؤوي مثل هذه الدوائر السياسية، ما زالت تواصل السماح بمثل هذه الممارسات على الرغم من اعترافها بأنها تتمسك بالجزاءات.

إن انتهاك نظام الجزاءات الذي فرضه مجلس الأمن هو عمل إجرامي من جميع جوانبه. وقد جعل هؤلاء المسؤولون، بتمويل ودعم المجهود الحربي، من أنفسهم مشاركين في الجرائم التي ارتكبها سافمبي في أنغولا ضد الإنسانية. وفي نفس الوقت يثير التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى القلق الشديد لأن مثل هذا التدخل يكون مصدرا للصراعات على الدوام. ولن تتمكن الأمم المتحدة أبدا من القيام بدورها في مجال السلم والأمن الدوليين ما دام هناك أعضاء سادرون في عدم الامتثال لميثاقها وقرارات بعض أجهزتها. ومجلس الأمن، بفرضه جزاءات إلزامية على اتحاد يونيتا، استهدف الحد من قدرته على شن الحرب وإقناع أعضائه باعتناق النظام الديمقراطي. إن تحقيق هذه الأهداف سيساعد سريعا في وضع حد لعدم الاستقرار السائد في أنغولا.

والتقرير المقدم الآن للمجلس نتج عن الجهد المعقد والدؤوب الذي بذله بمخاطرة كبيرة فريق مستقل من الخبراء الذين يشهد لهم بالنزاهة الأخلاقية والإيمان الكبير الذي لا تشوبه شائبة بالعدالة والإخلاص لقضية السلم العالمي.

وتسعى اقتراحات أعضاء الفريق، بطبيعتها وعمقها، إلى الإسهام في إحلال السلام في أنغولا، وإلى إنهاء انعدام الاستقرار السائد الآن في العالم. ويجب أن نعترف بأن هذا كله أمر حتمي يشترك في المسؤولية عنه جميع أعضاء المجتمع الدولي.

إننا نتوقع من الدول المذكورة في التقرير أن ترد بصورة أو أخرى، وأن تحاول تفنيد الأدلة المقدمة ضدها في هذا التقرير. إننا نتفهم هذا الموقف، ولكن سيكون من الخطأ ألا نذكر تلك الدول بأن انتهاكات الجزاءات تتسبب في كارثة كبرى على جميع مستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أنغولا. وفي هذه المرحلة، يبدو لنا أن الأهم بالنسبة للدول والمنظمات والأفراد المذكورين في هذا التقرير أن يقوموا بالرجوع إلى ضمائرهم وأن يغيروا مواقفهم إزاء الحرب الجارية في أنغولا، وأن ينهوا دعمهم للسيد سافمبي.

ويحدونا الأمل في أن تقوم جميع الدول والحكومات والأفراد المذكورين من الآن فصاعدا بالتعاون مع أنغولا ومع الأمم المتحدة، ولو على نحو مستتر، إن فضلوا ذلك، وأن يلتزم المجتمع الدولي بأسره، لمصلحة السلم العالمي، بالتقيد الكامل بالجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا ويسهم بهذه الطريقة في إنهاء الحرب في أنغولا.

إن الحالة الناجمة عن عدم معاقبة المذنبين الذين يرتكبون الفظائع ضد الإنسانية أو يمولونها أو يشجعون على ارتكابها أو يحضون عليها حالة كئيبة. ونحن في بلدي، نشهد، كما ذكرت من قبل، حالة تشبه الكارثة الطبيعية. وقد شهدنا تصوير ذلك بالفعل هنا. فقد تشرد ما يربو على ٣ ملايين إنسان، ولم يبقوا على قيد الحياة إلا بفضل أعمال الخير الدولية. وخذل آلاف اللاجئين وتركوا في البلدان المجاورة يواجهون مصيرهم بمفردهم، وبرز نسق من الموت والفقر لم يسبق له مثيل في تاريخ أنغولا الحديث.

لقد حدث كل ذلك بسبب فرد واحد يدعى جوناس سافمبي، بدعم من حفنة من البلدان والأفراد من جميع أرجاء العالم للأسف - لا يأبهون البتة بمعاناة إخوتهم في الإنسانية.

إننا نرى أن مناشدة ضمائرهم أو عقولهم لم تعد تكفي. ومن الضروري أن نتخذ إجراء حاسما ونسمي الأشياء بأسمائها الصحيحة. وسأقول ذلك مرة أخرى: جوناس سافمبي يرتكب جرائم ضد الإنسانية. ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وحركة بلدان عدم الانحياز، كلها أعلنت أن جوناس سافمبي مجرم حرب لتسببه في هذه الحالة البائسة.

وبالنظر إلى الأدلة الدامغة التي ترد في تقرير لجنة الجزاءات، يجب أن ينظر مجلس الأمن في اتخاذ تدابير ضد الضالعين في هذا الأمر.

وتؤيد حكومتي تماما التوصيات الواردة في التقرير بوصفها خطوة في الاتجاه الصحيح، ونأمل أن تدرج في مشروع القرار المقبل لمجلس الأمن عن أنغولا.

إن جعل هذه التوصيات إلزامية سيؤكد مرة أخرى الدور الهام الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الاضطلاع به في السعي إلى سلام دائم في أنغولا. وفي الظروف الراهنة، ينبغي أن يشمل ذلك الدور زيادة الضغط العالمي لزيادة عزلة سافمبي وتحميله المسؤولية المباشرة عن الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية في أنغولا؛ وتشديد الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا؛ والتنفيذ الفعلي للقرارات ٨٦٤ (١٩٩٣)، و ١١٢٧ (١٩٩٧)، و ١١٧٣ (١٩٩٨)؛ وكفالة قيام لجنة الجزاءات بعملها على نحو سلس.

إن التحرك الدينامي الذي أطلقه السفير فاولر وفريقه منذ توليه رئاسة لجنة الجزاءات لا يمكن ولا يجب أن يعاق، وقد حقق حتى الآن إسهاما بارزا صوب الحد من الانتهاكات وتعزيز تعبئة قطاعات متعددة من المجتمع الدولي بغية إغلاق مصادر الدعم المالي للإرهاب في أنغولا. وتقر حكومتي وتقدر تماما الجهد الجبار الذي يبذله أعضاء ورئيس لجنة الجزاءات. وسنواصل تعاوننا الكامل معهم بغية إنجاز مهمتم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنظر إلى تأخر الوقت وإلى أنه لا يزال هناك تسعة متكلمين على قائمتي، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة الآن واستئنافها في الساعة ١٥/٣٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.